الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمن ميرة ـ بجاية ـ

كلية الآداب واللّغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة :

الحديث النبوي الشريف بين الواقع والأمر التشريعي

ـ المعاملات أنموذجا ـ دراسة تداولية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة درجة الماستر في الأدب العربي

تخصص: لسانيات الخطاب

إعداد الطالبتين:

ـ ليندة بن ديب

ـ دانية راصدي

إشراف الأستاذ:

ـ حسين عبد الكريم

السنة الجامعية 2018 / 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال عزّ وجلّ : " شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط". ***آل عمران (الآية 18).***

وقال الله تعالى : " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتو العلم درجات". ***المجادلة (الآية 11).***

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهّل له به طريقا إلى الجنة". ***رواه مسلم.***

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إذا مات إبن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث :صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوا له " . ***رواه مسلم.***

إهـــــــداء

إذا كان هناك إهداء يهدي فإنني أهدي عملى هذا إلى **أمي** قرة عيني ، وإلى من سهر وشقى من أجرى **أبى** أطال الله في عمرهما

إلى كل **أخواتي و إخوتي** .

إلى زوج أختي وولديها **بلال** و**يوبا**.

إلى شخص عزيز عليّ أتمنى له الشفاء العاجل.

إلى جميع **صديقاتي** اللواتي جمعنا هدف واحد وهو الدراسة.

إلى صديقتي في العمل **دانية**.

إلى كل شخص يعرفني أن نسيت عن الذكر فإنّ قلبى لن ينساه.

لينـــــــدة

إهـــــــداء

قد تعجز العبارات عن التعبير في لحظات ترغب في إهداء كلمات شكر وعرفان لمن لهم فضل علينا ، فاللسان عاجز عن التعبير عما هو ساكن في القلب إلاّ أنه لعبارات أهديها من أعماق وأخص بالذكر من كانت نبعا في الحنان ومصدرا للأمل والتفاؤل في حياتي شمعة أضاءت ليال ظالمة ومظلمة **أمي الحبيبة**.

إلى من أحبه أكثر من أي شيء في الدنيا ويعتبر أكبر سند لى في الحياة وابتسامته مصدر أستمد بها قوتي **أبي الغالى**.

إلى من أعتبرهما سرا لبسمتي وفرحتي وحافظات لأسرارى أخواتي **فيروز وصبريمة** .

إلى من أعترهما فرسان ومصدر للأمان والثقة إخواني **سعيد وعزالدين وحمزة** .

أخص بالذكر أختي ورفيقة دربى **ليندة وارث** التى أشكرها على مجهوداتها الجبارة التي قدمتها لنا.

ولا أنسى كل أخواتي في وصديقاتي في مشوار الدراسي **فاطمة ، تزيرى ، إمان ، منال...**

كما أهديه إلى صديقتي الغالية ورفيقة دربي في مشوارى الدراسي وزميلتي في العمل التي كانت إلى جانب في كل وقت **ليندة بن ديب**.

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبى.

وخاتمتها مسك بكل سرور وعمق التقدير واحترام أهدي شكرى للأستاذ المشرف **حسين عبد الكريم** وكل أساتذتى.

دانيـــــــــة

شكر وعرفـــــان

نشكر الله ونحمده كثيرا ونثني فضله علينا ثناءا يليق بجلاله ونطمع في رحمته وعطاءه ، فالحمد لله أولا وأخيرا على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ، الذي نسأله سبحانه وتعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

قال ***رسول الله صلى الله عليه وسلم***:«من لا يشكر الناس لايشكر الله». نتقدم لأخلص عبارات الشكر والتقدير الجميل إلى الأستاذ الفاضل" **حسين عبد الكريم**" ، الذي نشكره لإتاحته لنا الفرصة لكي نكون تحت إشرافه ، ونشكره على جميع النصائح القيمة لنا وصبره علينا وجزاه الله عنا خير جزاء ، ونشكر كل من ساعدنا وأعاننا على القيام بهذه المذكرة سواء من بعيد أو من قريب.

ولا أنسى شكرى الذي يوفي حق من يستحقه إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم طيلة المشوار الدراسى.

والله ولي التوفيق .

مقدّمة

إن النظام جوهر الكون ،وهو حجر الأساس الذي تبنى عليه المجتمعات في كل المجالات ، والإسلام خير مثال على هذا النظام في كل زمان ومكان. فهو يرتكز على مصدرين أساسيان يعول عليهما في فهم تعاليمه ، وهديه في أمور الدنيا والدين ، هما القرآن الكريم والسنة النبوية ، فالأول هو كلام الله الذي قال فيه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفة تنزيل من حكيم حميد » **(سورة فصلت الآية 42)** والثاني هو توجيه النبي صلى الله عليه وسلم واجب الإتّباع وفي قوله تعالى:« وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فنتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب» **(سورة الحشر الآية 7)** .

والسنة المطهرة هي شارحة القرآن الكريم ، ومتممة له بما فيها من تفصيلات وإيضاحات وأمثلة تطبيقية ، وهي تشمل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول وفعل وتقرير وصفة خُلقية أو خَلقية وسيرة قبل البعثة وبعدها.

والسنة مرادفة للقرآن الكريم في الحُجية ووجوب العمل بهما ، حيث يستمد منها أصول العقيدة والأحكام المتعلقة بالعبادات والمعاملات بالإضافة إلى نضم الحياة من أخلاق وآداب وتربية .

وقد نال الحديث النبوى الشريف نصيبا وافرا من الدراسة لدى العلماء والباحثين الذين اهتموا وانكبوا على دراسة لغته وتبيين خصائصه وأسلوبه وروائع بيانه وعمق معانيه فقد كان كلام وقول وفعل صدر من أفصح لسان العرب محمد صلى الله عليه وسلم ومن جهة أخرى نجد اهتمام علماء الحديث بالجانب العملى للحديث النبوى الشريف لما له من أهمية في حياة

الفرد المسلم فقد قال تعالى في محكم تنزيله:« لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا » (**سورة الأحزاب الآية21**) فالسنة المحمدية ليست فقط دراسات نظرية لسيرته صلى الله عليه وسلم فهي عبارة عن منهج حياة لمن أراد الإقتداء به وما جاء به في كل الجوانب وهي صالحة في كل زمان ومكان ، فقد كان قدوة لنا في كل جوانب الحياة سواءا أخلاقية تعبدية والمعاملات بين الناس فقد قال تعالى« وإنّك لعلى خلق عظيم»(**سورة القلم الآية 4**) ونظرا للأهمية الكبيرة لحياة وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم التي لا يمكن تجاهلها ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا موسوما "**الحديث النبوى الشريف بين الواقع والأمر التشريعي ـ المعاملات أنموذجا ـ دراسة تداولية**" وتجدر الإشارة إلى أننا خلال فترة بحثنا لم تصادفنا أي دراسة بخصوص هذا البحث بالضبط.

وقد إنطلقنا في بحثنا هذا من الطرح الإشكالى برز من خلال التساءل التالى: مامدى مطابقة الحديث النبوي الشريف كمصدر ثاني للتشريع للواقع مع تغير الزمان والمكان ؟.

ومن هذا الإشكال انبثقت تساؤلات أخرى منها:

- ✓ هل الحديث النبوي الشريف صالح لكل زمان ومكان ؟ .
- ✓ بما أنّ الحديث النبوى الشريف مرتبط بسبب الورود هل هنالك أحاديث لا تصلح لفترة زمانية معينة ؟
- ✓ هل تعتبر قضية الاختلاف في دراسة الأحاديث النبوية واستنباط الأحكام منها راجع إلى اختلاف التأويل بين العلماء والفقهاء؟

وقد دافعنا إلى اختيار هذا الموضوع أسباب منها :

ـ معرفتنا مدى أهمية هذه الدراسات الهادفة إلى تحليل ودراسة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال تحليل بعض الاحاديث النبوية التي حدث فيها اختلاف وذلك من خلال السند فمنها الصحيحة والحسنة وحتى الضعيفة وهي في الأغلب لا يؤخذ بها إلا في حالات عدم وجود أحاديث صحيحة أو حسنة يستدل بهاو لكن ليس على وجه الإطلاق والوجوب.

ـ رغبتنا في الإطلاع على سبب اختلاف المذاهب والعلماء والفقهاء في تأويل الأحاديث النبوية ، ما أدّى إلى اختلاف الأحكام وتطبيقها في الواقع ، فقد نجد حديث واحد فيه اختلافات كثيرة ، وكل واحد ورأيه في استنباط الحكم المتعلق به ، ورغم أن الإسلام واحد وصاحب السنة والسيرة شخص واحد وهو النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه حدثت خلافات كبيرة إلى درجة في بعض الأحيان تؤدي إلى صراعات بين المذاهب

ـ رغبتنا فى معرفة أسباب ورود الحديث النبوى الشريف ومدى صلاحيته في كل زمان ومكان ، فقد نجد أحاديث وردت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم لسبب أو ظروف لم تعد موجودة اليوم.

واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال رصد ووصف الأحاديث النبوية المختلفة وتحليلها وبيان أهم الاختلافات والتأويلات في دراستها بين العلماء والفقهاء وحتى المذاهب.

أما عن المصادر والمراجع التي استمدّينا منها المادة العلمية المتعلقة بالموضوع اعتمدنا على:

أسباب ورود الحديث النبوي الشريف وأثرها في فهم السنة ليسرى سعد عبد الله ، أسباب ورود الحديث النبوى الشريف تحليل وتأسيس لمحمد رأفت سعيد ،علم الحدث النبوي محاضرات ودروس لصبري المتولي ، تدوين السنة النبوية مفهوم السنة أهميتها خصائصها لمحمد حسن نور الدين إسماعيل ، صحيح البخارى للإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى ، وغير ذلك من المراجع.

وتتشكل بنية البحث من :

مقدمة ومدخل ، وثلاث فصول أساسية وخاتمة على النحو التالى:

ـ مدخل تحت عنوان : "المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف " تتطرقنا إلى :علم مصطلح الحديث ، تدوين الحديث النبوى الشريف.

ـ الفصل الأول نظرى: "السنة النبوية الشريفة ومكانتها التشريعية" تضمن مبحثين تطرقنا فيه إلى : مفهوم السنة النبوية وأنواعها ووضيفتها ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بشكل

أوسع منزلة السنة في الإسلام وأهمية السيرة النبوية في فهم الإسلام أخيرا واجب المسلمين نحوالسنة.

ـ الفصل الثاني : نظري:" أسباب ورود الحديث النبوى الشريف" وتضمن مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه أسس التعامل مع الأحاديث النبوية الشريفة أما المبحث الثاني تضمن معنى سبب ورود الحديث النبوي الشريف ، فائدة معرفة سبب الرود ، بداية التأليف في سبب الورود وإرتباط أسباب النزول وأسباب الورود ، سبب الورود عند السيوطي.

الفصل الثالث : التطبيقي : دراسة تحليلة في الأحاديث النبوية الشريفة من مختلف الجوانب وتضمّن ثلاث مباحث ، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أسباب الفقهاء ، والمبحث الثاني والثالث عبارة عن دراسة تطبيقية للأحاديث النبوية في جانب المعاملات والأخلاق وجانب العبادات والعادات .

وأثناء بحثنا وجهتنا بعض الصعوبات باعتبارنا باحثتين مبتدئتين فمنها ما يتعلق بطبيعة البحث ، ومنها ما يعود إلى الظروف المحيطة بالباحث ، ويمكن تلخيصها فيما يلى :

ضيق الوقت ، فلم يكن بالقدر الكافي لإنجاز مذكرة التخرج ، خاصة مع الظروف السائدة ، قلة المراجع التي تساعد في البحث نظرا لطبيعة الموضوع .

ورغم كل الصعوبات إلاّ أننا تمكّنا من تجاوزها بفضل المولى عز وجل وتحلينا بالصبر والإرادة والعزيمة والحمد لله .

ومسك الختام لا يسعنا إلى أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **حسين عبدالكريم** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي كانت موجهة فجعلتنا نقدم أفضل ما لدينا فله منا كل التقدير والاحترام.

الفصل الأول

الجانب النظري

الفصل الأول

السنة النبوية الشريفة ومكانتها التشريعية

المبحث الأول:

ـ مفهوم السنة النبوية وأنواعها ووظيفتها.

المبحث الثاني:

1 ـ منزلة السنة في الإسلام.

2 ـ أهمية السيرة النبوية في فهم الإسلام.

3 ـ واجب المسلمين نحو السنة.

I ـ مفهوم السنة:

أ ـ في الغة: الطريقة أو السيرة حسنة كانت أم سيئة ، وعند الإطلاق تنصرف إلى الحسنة الحميدة.

ب ـ في الإصطلاح : فإن مفهومها يختلف من اتجاه لآخر ومن أهمها:

السنة عند المحدثين: هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلقية والخُلقية وسيرته ومغازيه سواء قبل البعثة أو بعد البعثة.

وتعريفهم هذا مبني على عنايتهم بإثبات وتصحيح كل ما يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم سواء أثبتت أحكاما شرعية أم لا.

وعند الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير افتراض ولا وجوب وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة.

وعند الأصوليين: هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن الكريم من الأقوال والأفعال والتقرير، وتعريفهم هذا مبني على عنايتهم بالدليل ومن السنة التي أمرنا باتباعها [1].

[1] محمد حسن نور الدين إسماعيل ، تدوين السنة النبوية ، مفهوم السنة . أهميتها . خصائصها. تدوينها ،مدارس الحديث ، شبكة الألوكة ، 2006 ، ص 16.

والحديث مصدر من "حدث" أي أخبر ثم أطلق على كل قول أو فعل أو تقرير صادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابن حجر بأن الحديث في عرف الشريعة كل شيء منسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن العلماء والفقهاء لم يختلفوا كثيرا في وضع مفهوم و إن كان هناك اختلاف فهو سطحي فقط ويبقى الأصل واحد عندهم وهو أنها كل تعلق عن النبي صلى الله عليه وسلم.

2 . أنواع السنة : يمكن إرجاع السنة إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ. السنة القولية: أي الأحاديث الكريمة الصادرة عن الرسول (ص) فالأحاديث النورانية هذه تكون جزءا من السنة وهي البيانات التي لم ترد في القرآن الكريم ولكن أخذت من كتب الفقه كأسس لكثير من الأحكام [2] فهذا النوع من السنة متعلق بما صدر من قول الرسول صلى الله عليه وسلم والتي اعتمدت على كثير من الأحكام ومن أمثلة ذلك نذكر:

ـ يقول الرسول (ص) " لا وصية لوارث " أي لا يتسطيع من يخلف مالا لورثته أن يوصي ببعض ماله لوارث دون آخر، يستطيع أن ينزع جزء من ماله على ألا يزيد عن الثلث

[1] محمد فتح الله كولن ، السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، دار النيل لطباعة والنشر ، ط3 ، القاهرة ، 2005 ، ص 16.

[2] المرجع نفسه ، ص 17.

للمؤسسات الخيرية ، ولكن لا يستطيع تعيين المقادير التي يأخذها كل وارث من الميراث ، بل الكتاب والسنة هما اللذان يعينان هذه المقادير.

ـ كذلك قوله (ص) " لاضَرر ولا ضِرار" أي لا يجوز الإضرار والإساءة إلى حد أو مقابلة الإساءة بالإساءة لأنه من أخلاق المسلم العفو والتسامح لا إرجاع السيئة بالسيئة.

ـ وحديث آخر عن مقدار الزكاة في الزرع « فيما سقت السماء والعيون العشر ، وما سقي بالنضح نصف العشر» فهذا حديث لبيان مقدار الزكاة وأن هناك فرق فيما إذا سقت من الماء أو سقت بواسطة الحيوانات.

ـ كذلك عندما سئل صلى الله عليه وسلم عما إذا كان من الجائر التوضؤ بما البحر أجاب بجواب أصبح مصدراً للمئات من الفتاوى إذ قال «هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته» فهذا القول اختلف فيه الكثير من المفسرين وتضاربت الآراء حوله لأنه لم يكن حديثا مباشرا إنما احتاج إلى تفسير"[1].

وقد قمنا باختبار هذه الأحاديث لأنه اختلف المفسرين في تفسيرها وذلك بسبب تغير الزمان والمكان فمثلا في القديم كان الناس يزكون بالقمح والشعير ولكن الآن اختلفت الزكاة واختلف مقدارها بل إنه كل عام تقريبا تتغير وذلك بحسب تغير الزمان.

[2] ينظر: وحمد فتح الله كولن ، السنة النبوية تقييده ومكانتها في الشريعة الإسلامة، ص18.

وهذا ما جعل العلماء والمفسرين يعطون تفاسير مختلفة للحديث الواحد ، لأنه في الحديث الواحد نجد أراء عدة وكل واحد يعطي وجهة نظره وطريقة فهمه للموضوع.

ب ـ السنة الفعلية : وهي "السنة النابعة عن أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وسلوكه وتصرفاته والتي لم تذكر في القرآن صراحة"[1] ، وهذا النوع من السنة كان يهتم بما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم من أفعال كالصلاة مثلا وطريقة الأكل ...الخ " فمثلا ورد في القرآن الكريم أوامر حول أداء الصلاة وجاء في بعض الآيات أن اركعوا واسجدوا ومع أنه ورد في ذكر بعض الأوقات ولا عدد مرات الصلاة أو عدد الركع ولا الأمور التي تبطل الصلاة فكل هذه الأمور بينتها تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم كقوله ص« صلوا كما رأيتموني أصلي» كذلك ما تعلق بأداء مناسك الحج فكثير من العلماء أخطأوا وفي هذا الأمر وحتي من قاموا بتأليف الرسائل والكتب حسب مناسك الحج لم يستطيعوا أدائها دون الاستعانة بما جاء في السنة النبوية "[2] .

فالسنة الفعلية كانت الشرح الكامل والمفصل كما لم يفصل في القرآن الكريم وبذلك سهلت على الناس أداء وجباتهم وما فرض عليهم بشكل دقيق وواضح بعيد عن اللبس والشكوك.

ج ـ السنة التقريرية: " كان الرسول صلى الله عليه وسلم عندما يرى تصرفا لا يعجبه من بعض أصحابه ينبه هؤلاء الأصحاب دون أن يذكر اسما معينا ولا يهتك سرا ، إذ يصعد

[1] محمد فتح الله كولن ، السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص18.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 19.

المنبر ويقول «مابال أقوام يفعل كذا وكذا»[1]. وهذا النوع من السنة يتعلق بالأخلاق والصفات الحميدة التي كان يمتاز بها أفضل خلق الله فكان متسامحا عندما يتعرض لمعاملة سيئة فلا ينتقم أو يرد السيئة بالسيئة إنما كان يصفح ويعفو ، ولكنه كان لا يسكت عند انتهاك حرمة من حرمات الله.

وهذا في قول عائشة رضي الله عنها :« ما خيّر النبي بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يأتم ، فإذا كان الإثم أبعدهما منه ، والله ما انتقم للنفسه في شيء يؤتي إليه قط حتى تنتهك حرمات الله فينتقم لله ».

3 ـ وظيفة السنة:

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع فهي تأتي بعد القرآن الكريم ، ونظرا لهذه القيمة والمكانة فإنها تقوم بتحليل وتحريم بعض الأشياء والمستحب والمباح والمكروه منها ، كما تقوم بتفصيل مجمل القرآن وتفاسير بعض الأشياء المبهمة ومن بين هذه الوظائف نذكر ما يلي:

أ ـ تفسير القرآن الكرم : " نقرأ كل يوم في صلاتنا سورة الفاتحة ونتضرع لله تعالى بأن يهدينا الصراط المستقيم أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين" [2] فهذا جاء في

[1] المرجع نفسه ، ص19.

[2] محمد فتح الله لوكن ، السنة النبوية تقيدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص25.

القرآن الكريم مع العلم أن صفة المغضوب عليهم وصفة الضالين صفتان عامتان فإن السنة النبوية جاءت لتشرح وتفصل ما لم يفقه فيه الناس فكان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بمثابة تفصيل وتدقيق لقوله « فإن اليهود مغضوب عليهم وإن النصارى ضلال» فاليهود هم المغضوب عليهم نظرا لأخلاقهم الخسيسة وعادتهم السيئة وعبادتهم للمال ، وبهذا تكون السنة قد وجهت القصد للمقصود.

ومن جانب آخر فإن النصارى الذين ساروا في بادئ الأمر على الصراط المستقيم وتمسّكوا بدينهم ، ظلّوا الطريق لذا دخلوا ضمن صفة الضالين لقوله صلى الله عليه وسلم «وإن النصارى ضلّال» وذلك لأنهم قلبوا التوحيد إلى التثبيت وغيروا الكتاب وحرفوه لذا انطبقت عليهم صفة الضّالين انطباقا تاما، فلو لم يعين ويخصص الرسول صلى الله عليه وسلم هذا لما كان باستطاعتنا معرفة لمن وجه الخطاب الكريم"[1].

وبهذا استطاع الصحابة رضي الله عنهم ومن أتى بعدهم أن يفهموا القرآن الكريم فهما صحيحا ، فمثلا لو يعين الرسول ص من هم المغضوب عليهم ومن هم الضالين لختلف الناس لكانوا ربما خصصوا الفئة الغير مقصودة.

" كذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن الصلاة الوسطى الواردة في الآية الكريمة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى»(البقرة 234).

[1] ينظر : فتح الله كولن ، السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص26.

فكانت رضي الله عنها تقول بأنها صلاة العصر وأنها سمعتها من الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما عند ما نزلت الآية الكريمة « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون» **(الأنعام 42)** فقلق الصحابة رضوان الله عليهم لأنهم كانوا على معرفة مسبقة بأن الظلم هو الخروج عن الحق والحقيقة فقالوا للرسول " ص" وأين لم يظلم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم بأن الامر ليس كما فهموه ومرسخ عندهم و إنما الظلم المقصود هو الشرك ، وبهذا كان تفسير الرسول "ص" إيضاح ونزع اللبس الذي كان لدى الصحابة وحتى للمسلمين في عصرنا الحالي"[1].

ب ـ قيام السنة بتفسير مجمل القرآن:

"القرآن الكريم يأمر فيقول «أقيموا الصلاة» ولكنه لا يوضح إقامة الصلاة ولا أوقاتها فبالرغم من أن بعض المفسرين استنبطوا الصلوات الخمس من الآية التالية « وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات» **(هود 114)**[2] ، فالقرآن الكريم أمر بأداء الصلاة ولكنه لم يحدد الأوقات وطريقة أدائها، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم « زارني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس كانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين كان ظله مثله وصلى بي ـ يعني المغرب ـ حين أفطر الصائم

[1] ينظر ، محمد فتح الله لوكن ، السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص27.

[2] المرجع نفسه ، ص 28.

وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم»[1].

كذلك السنة هي التي شرحت مناسك الحج أيضا فالقرآن الكريم قد بين للناس أن هناك فرض عليهم لمن استطاع إليه سبيلا ولكن السنة هي من فصلت بالتفصيل الدقيق طريقة الأداء ، وقد أدّى الرسول صلى لله عليه وسلم الحج مرة واحدة وسمي بحجة الوداع وفيه شرح كل شيء بكلامه ثم بأفعاله إلى درجة أنه صرح إن كان صائما أم مفطرا.

ج ـ قيام السنة بتخصيص بعض الأحكام:

القرآن الكريم لم يفصل في بعض الأمور إن لم ينقل بعضهما ولكن الله عز وجل قد جعل أفضل خلقه هذه المهمة فكان الرسول صلى الله عليه وسلم الشارح و المفصل للكتاب العزيز حتى يسهل على الناس الفهم و أداء الفرائض و الواجبات بشكل دقيق وواضح " فمثلا القرآن تناول الميراث ولكنه بشكل عام لقوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (**النساء 11**) ، وهذا الحكم عام يشمل جميع خلق الله تعالى ـ الناس ـ سواء كانوا انبياء أم أولياء أم ناس عاديين» [2]....فالسنة هنا بينت أن الميراث حق على الجميع مهما كانت طبقته الاجتماعية ولا فرق بين فرد لآخر.

[1] المرجع نفسه ، ص12.

[2] محمد فتح الله لوك ، السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص 30.

د ـ تقييد السنة لبعض الأحكام:

" السنة تقوم بتقييد بعض الأحكام العامة الواردة في القرآن الكريم فمثلا يقول القرآن «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءا بما كسبا نكالا من الله»(**المائدة 38**) ففي هذه الآية الكريمة الأمر مطلق أي وجوب القطع ولكنه لم يحدد مقدار ما يقطع من اليد لأن اليد تمتد من الأطراف حتى المرفق حسب الآية التي تشير إلى الوضوء ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين الجزء المخصص بالقطع من اليد وذلك عندما أمر صلى الله عليه وسلم يقطع يد أحد السرّاق من الكف فابتالي قيّد ما جاء في القرآن وخصصه بعدما كان عاما[1].

وبهذا تكون السنة أساسا من الأسس المستقلة عن التشريع نضع أحكاما غير واردة في القرآن الكريم وتشرح وتوضح ما استعصى فهمه ولم يفقه فيه الناس ، فبدأت بإجراء عملها و مهمتها منذ بداية الوحي وكانت مع القرآن جنب إلى جنب رغم أنها تعرضت لكثير من الانتقادات غير أنها حافظت على مكانتها فاعتمد عليها الناس في كثير من الأمور قديما وحديثا بالرغم من وجود بعض الاختلافات في شرح وفهم الحديث الشريف وذلك يكون بسبب اختلافات في الزمان والمكان ، فمثلا هناك بعض الأحاديث التي تحث أن يكون لباس المرأة فضفاض وطويل يجر في الأرض ولكن بحسب طبيعة المنطقة التي نعيش فيها واختلاف الزمان فقد تغير لباسها.

[1] فتح الله لوكن ، السنة النبوية ، تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية ، ص30 ، 31.

كذلك الاختلافات الموجودة بين المفسدين فكل واحدة يفسر الحديث تفسيرا عاما ولكن يطبع عليه الزمان والمكان الذي يعيش فيه.

وبذلك نستطيع القول بأن السنة هي الباب الثاني من أبواب التشريع ويجب الاعتماد عليها في فهم كتاب الله وعدم الاستهانة بها في أي مجال من مجالات الحياة رغم وجود اختلافات عدة في تفسيرها.

4 ـ منزلة السنة في الإسلام:

يعتبر القرآن الكريم الكتاب المحفوظ الخالد الذي يأتيه الباطل لا من بين يديه ولا من خلفه وهو المصدر الأول المقطوع الذي يحتج به في جميع مصادر الإسلام نظرا للقيمة العظمي التي يتميز بها ولأنه كلام الله الذي لا شبيه له استطاعة أي بشر الإتيان بمثله ، وتأتي السنة الشريفة المصدر الثاني بعده فهي التفسير العلمي للقرآن والتطبيق الواقعي والمثالي للإسلام كما قال تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم«وأنزلنا إليك الذكر لتبين لناس ما نزل إليهم »(**النمل44**). لذلك فمن أراد أن يعرف المنهج العلمي للإسلام بكل خصائصه و أركانه فإن الطريق الصحيح هو السنة النبوية لأنها شرح لكتاب الله بشكل دقيق ومفصل سواء كان في السنة القولية أو الفعلية أو التقريرية[1].

[1] ينظر يوسف القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ط2 ، دار الشروق القاهرة ، 2000م ، ص 25.

* السنة منهج شمولي:

" وإذا كان منهج القرآن منهجا شاملا جامعا كما قال تعالى: «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيئ»(النحل 89)، فإن منهج السنة يسير في إطار منهج القرآن لأنه مبين له"[1]، فهذا المنهج يتمثل بالشمول بجميع حياة الإنسان فهو يمتد من ميلاده إلى وفاته ويتبعه في جميع مجلات حياته العلمية والعملية فتسير معه الهداية النبوية في البيت وفي السوق وفي المسجد والطريق وفي العمل وفي العلاقات مع الله ومع النفس ومع الأسرة والآخرين سواء كانو مسلمين أم غير مسلمين.

* السنة منهج متوازن:

" وهذا المنهج يتميز بالتوازن والوسطية ، فهو يوازن بين العقل والقلب وبين الروح والجسم وبين الدنيا والآخرة وبين الغيب والشهادة وبين الحرية والمسؤولية...لا طغيان ولا اخسار فيه لقوله تعالى:«ألا تطغوا في الميزان (08) و أقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» **(الرحمن الآية8 . 9)**"[2].

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان المثل الأعلى في التوازن والاعتدال في حياته بل في جميع المجالات ، كما دلت على ذلك بسيرته وسنته ، وكان إن لمح من أصحابه جنوحا في التفريط ردهم إلى الوسط وحذرهم من الغلو والإفراط لأنه كان يجب السير على الطريق

[1] المرجع نفسه ، ص26.

[2] يوسف القرضاوى ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ص 27.

المستقيم وإعطاء لكل حق حقه ، فلا يفرط في شيء ويترك الشيء الآخر ، إنما يوازن بين الأشياء وهذا دليل في قوله صلى الله عليه وسلم عندما رأى مبالغة من عبد الله بن عمرو في الصيام والقيام والتلاوة ، رده إلى الاعتدال قائلا :« إن لبدنك عليك حقا(أي في الراحة) ولعينك عليك حقا (أي في النوم) و لأهلك عليك حقا (أي في الامتناع والمؤانسة)».

فهكذا كانت حياة الرسول صلى الله عليه وسلم التي تعتبر قدوة لنا يجب إتباعها والعمل بها للنجاح في الدنيا والآخرة فكان صادقا آمنا كريما تجتمع فيه جميع الأخلاق الحسنة والحميدة[1].

* السنة منهج تكاملي:

" هذا المنهج يتكامل فيه الإيمان مع المعرفة ، أو الوحي مع العقل ، ليكون منهما « نور على نور»(النور 35) ، ويتكامل التشريع مع التربية فالتربية دورها في التكوين والتأسيس والتوجيه ففي هذا المنهج تتكامل فيه الأمور بعضها مع بعض حتي يتحقق الخير والحق فالقوة تتكامل مع الحق، او السلطان مع القرآن أو الدولة مع الدعوة ، والرسول صلى الله عليه وسلم كان صاحب السلطان والقرآن أو صاحب الدعوة والدولة معا فهو من كان يؤم الناس في الصلاة وهو من يقودهم في المعارك وهو الذي يحكم بين المتخاصمين ويعطي لكل ذي حق حقه ويقودهم في السياسة وفي السلم والحرب.

[1] ينظر ، يوسف القرضاوى ، المرجع نفسه ، ص 27.

فالمؤمنون يتكاملون في ظل هذا المنهج بعضهم مع بعض من أجل بناء مجتمعهم ودولتهم والأمة المثالي التي يسعى إليها الجميع ويتطلعون لتحقيقها ولتحقيق هذه المهمة يجب عليهم التكامل والتكافل لقوله تعالى:« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله»[1](التوبة 71).

*السنة منهج واقعي:

هذا النوع من السنة تتعامل بالواقعية أي أنه لا يتعامل مع الناس على أنهم ملائكة بل إنهم أناس عاديين يأكلون ويشربون ويذهبون إلى الأسواق ويقضون حوائجهم كما أن لهم أشواقهم الروحية العليا وتطلعاتهم إلى الملأ الأعلى فهم خلقوا من طين ومن أب واحد ، فالإنسان يشق ويصفو ثم يغفل ويغفو فهو يقسم وقته وحياته ما بين حظ نفسه وحظ ربه أوبين دنياه وآخرته ، ومن اجل هذا راعت السنة ضعف الإنسان ووسعت من دائرة المباحات وضيقت من دائرة المحرمات وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم« ما أحلّ الله في كتابه فهوحلال وما حرم فهو حلال وما سكت عنه فهو عفوا، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا».

[1] ينظر، يوسف القرضاوى ، كيف نتعامل مع السنة ، ص 28.

كذلك راعت السنة واقع الإنسان وضعفه إذا سقط المعصية فلم يسدد باب التوبة بل فتحت أمامه حتى يدعو الله ويغفرله كما جاء في الحديث «إن الله يبسط يديه بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده ليتوب مسيء الليل ، حتى تطلع الشمس من مغربها».

كما راعى عليه السلام عادات الأقوام واختلافهم والفروق بينهم بأن الناس مختلفين سواء في الغنى أو الفقر أو في الصلاح والفساد أو في العادات لذلك شرع اللهو في الأعراس وقدوم الغائب وغير ذلك ، مراعاة لحاجة الإنسان إلى الهو والترويح [1].

***السنة منهج ميسر:**

"من خصائص هذا المنهج أنه يتميز باليسر والسهولة والسماحة لقوله تعالى« يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرّم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم» (**الأعراف 175**)، فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يوجد في سنته ما يخرج الناس في دينهم أو يرهقهم في دنياهم لقوله صلى الله عليه وسلم:« إن الله لم يبعثني معنتا ولا متعنتا ولاكن بعثني ميسرا».

فالسنة الشريفة جاءت سهلة ميسرة حتي توضح للناس الطريق الصحيح وحتي يفقه الناس في دينهم ودنياهم فقد حذر الرسول "ص" من التنطيع والغلو في الدين ولهذا لم يشرع تحريم الطيبات ودعا إلى الاستمتاع بالحياة لقوله " إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده".

[1] يوسف القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ص30 ، 31.

وبهذا تكون السنة منهجا ميسرا أوضحت الطريق الصحيح للناس وما يجب إتباعه وما ينهون عن فعله حتى يضمنون دنياهم وآخرتهم.

5 ـ أهمية السيرة النبوية في فهم الإسلام:

تعتبر السنة الشريفة المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ، فهي التي توضح للإنسان الحقيقة الإسلامية وذلك من خلال أنها العمل التطبيقي لما ورد في القرآن فيسهل هذا على الفهم الصحيح والسليم والبعد عن اللبس والغموض ويمكن حصر أهدافها في:

ـ فهم شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال حياته وظروفه التي عاش فيها لتأكد أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مختلفا عن غيره ولا عبقريا إنما رسول من عند الله يوحي إليه فهو يأكل ويشرب ويضحك وينام ويمارس مهامه وواجباته.

ـ أن يجد الإنسان بين يديه صورة للمثل الأعلى في جميع مجالات حياته فيقتدي به، فيتصف بالأخلاق الحسنة والحميدة والتي تمكنه من الفور في الدنيا والآخرة لأن الإنسان مهما بحث عن المثل الأعلى فلا يجدها سوى في حياته صلى الله عليه وسلم ولذلك جعله الله قدوة للإنسانية كلها لقوله تعالى:« لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة »(**الأحزاب 22**).

ـ أن تجتمع لدى المسلم من خلال معرفته بسيرته صلى الله عليه وسلم أكبر قدر من المعارف الإسلامية الصحيحة والثقافة سواء تعلق ذلك بالأخلاق أو الأحكام أو العقيدة لأن

حياته صلى الله عليه وسلم قد جسدت مجموع مبادئ الإسلام فكل صفة أو خلق حميد بحث عليه الإنسان إلا ووجده قد اتصف به صلى الله عليه وسلم.

ـ أن يجد الإنسان في دراسته لسيرة النبوية ما يعني على فهم كتاب الله تعالى، إذ أن الكثير من الآيات في القرآن الكريم لم تأتي موضحة وجاءت عامة معقدة ولكن الأحداث والمواقف التي مرت بالرسول صلى الله عليه وسلم قد وضحت المبهم وخصصت العام فسهّلت هذا على الفهم وتدارك آيات الله[1].

ـ أن يكون لدى المعلم أو الداعية الإسلامي نموذج في التربية والتعليم فينشأ أجيال واعية مفقهة تخدم المجتمع وتسعى إلى تقدمه نحو الأفضل فقد كان صلى الله عليه وسلم معلما ناصحا مربيا فاضلا.

ـ إن الغرض من الإقتداء بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم هو أنها شاملة لجميع نواحي الحياة فأي مجال اجتمعت إليه إلا ووجدت فيه أخلاقه وصفاته صلى الله عليه وسلم فهي نموذج للشباب المستقبل فى سلوكه الأمين فى مجتمعه ومع أقرانه ونموذج لرئيس الدولة الذي يسير الشؤون ويحكم بين الناس بالقسط فلا يتعدى على حق أي شخص مهما كانت مكانته في المجتمع أنه ترسخت فيه أخلاقه صلى الله عليه وسلم ، ونموذج الزوج المثالي في حسن معاملته مع أفراد عائلته...الخ.

[1] محمد سعيد رمضان البوطي ، فقه السيرة النبوية ، دار الفكر المعاصر ، ط10 ، بيروت ، 1991 ، ص21 ، 22.

فأي شخص ترسخت فيه صفات الرسول "ص" إلاّ ووجدته محببا عند الناس وذو شأن ومكانة في المجتمع لأن الهدف من دراسة السنة الشريفة هو الإقتداء بها والعمل بها.

والإقتداء بشخصية النبي " ص" وسيرته وصفاته وسلوكاته من حيث الكم والكيف ، بحسب موقع الفرد وطاقته ، فما يصلح لأحد منا لا يصلح بالضرورة لغيره كمّا ونوعا وقد رأيناه صلى الله عليه وسلم يرفض أن يولي أبا ذر العقاري على الناس ، وقال له :إن فيك ضعفا أي أنت لا تصلح للسياسة.

6 ـ واجب المسلمين نحو السنة:

"تعتبر السنة الشريفة المنهاج أو الطريق التفصيلي لحياة الإنسان والمجتمع فهي المفسرة للقرآن الكريم والتجسيد الفعلي للإسلام فهي التي شرحت وبينت للناس ما صعب فهمه " فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم المبين للقرآن الكريم والمجسد للإسلام ، بقوله وعمله وسيرته ، في الخلوة والجلوة ، والحضر والسفر ، واليقظة والنوم ، والحياة الخاصة والعامة ، والعلاقة مع الله ومع الناس والأقارب والأباعد والأولياء والأعداء في السلم وفي الحرب وفي العافية وفي البلاء "[1] .

هذا يعني أن السنة قد تضمنت جميع أقوال وأفعال وصفات النبي صلى الله عليه وسلم ومن واجب المسلمين أن يعرفوا ويفقهوا في السنة وأن يتخذوا منها الأسوة الحسنة في حياتهم وذلك

[1] يوسف الرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ص 35.

من خلال حسن فهمها وتعاملهم معها سواء كان ذلك في الفقه أو في السلوك ، كما سبق وأن تعامل معها الصحابة رضي الله عنهم فعلّموا الأمم فأحسنوا التعليم وعملوا بما تعلّموا من المدرسة المحمدية فأحسنوا العمل . وذلك لقوله تعالى: « لقد كانت لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا » (**الأحزاب 21**).

ومن واجب المسلمين التحذير من أفات ثلاث تتعرض لها السنة الشريفة فأي واحدة تعتبر خطرا على المراث النبوى لأنه يؤدي إلى تحريف السنة والخروج عنها ومن أهم هذه الآفات نجد:

أـ تحريف أهل الغلو: إن الحديث الشريف يعتبر الغلو تحريفا للدين وذلك لأنه يغير من طبيعته السهلة والميسرة إلى طبيعة أخرى تجعل الناس يتكلفون عناء الفهم هلك "فالغلو هلك من قبلنا من أهل الكتاب ممن غلا في العقيدة أو غلا في العبادة ، أو غلا في السلوك ، فخرج بالدين عن سهولته وشرع فيه ما لم يؤذن به الله وحرم على الناس ما أحل الله وحملّهم تكاليف وأصارا لم يفرضها الله تعالى عليهم"[1]، فنظرا للصفة السيئة التي يمتاز بها الغلو رفضه الحديث وحذر المسلمين منه حتى لا يخرجوا عن الدين وعن الفهم الصحيح للسنة لقوله تعالى « قل يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم ظلوا من قبل وأظلوا كثيرا وظلوا سوء عن سواء السبيل »(**المائدة 77**) .

[1] يوسف القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ص36.

ب ـ انتحال أهل الباطل: يعتبر الانتحال من المواضيع الرافضة قديما وحديثا ،وذلك لأنه يخلط بين المواضيع أي أنه يحاول إدخال مالم يقله ويفعله الرسول صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله فعندما فشل الرواد عن إضافة أشياء إلى القرآن الكريم ظنا منهم أنها الطريقة الأسهل و الأنجح هي الإضافة إلى الحديث الشريف غير أن هذا لم يكن ممكننا "لأن علماء الأمة وحفظة السنة قد سدوا عليهم هذا الطريق ومنعوهم من الانتحال وذلك بعد أن عمدوا ألا يقبل حديثا بغير سند ، ولم يقبلوا سندا بغير أن يعرف رواتهم وحالتهم ومولدهم ووفاتهم ومن شيوخه ورفاقه وتلامذته وكذلك مدي أمانته وحفظه في الحديث ولهذا قالوا: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء مايشاء.

ولكن بالرغم من اتخاذ هذه الإجراءات الصارمة ضد الانتحال إلا أنه تمكن بعض الرواة من إدخال هذا في هذا فأشاعت الأحاديث الباطلة التي لا أصلا ولا سندا لها كقولهم: " إن الورد خلف من عرف النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

لهذا يجب على القارئ لأن تكون له معرفة شاملة حاوية لجميع الجوانب وأن يتطلع على مؤلفات الأحاديث التي وضعت لتحذير الناس من الوقوع في الخطأ ككتب ابن الجوزي والصغاني والسيوطي والألباني وغيرها من المؤلفات الواجب الاستفادة منها.

[1] ينظر: المرجع نفسه ، ص37 ، 38.

ج ـ تأويل أهل الجهل : هذا الجانب يتعلق بالفهم السيئ والرديء للحديث الشريف لأن أصحابه لم يتعمقوا في فهم خبياه وشرح تفاصيلهم واكتفوا بالفهم البسيط" فهو تشوه لحقيقة الإسلام حيث يحرف فيه الكلم عن مواضيعه وتنتقص فيه أطراف الإسلام فيخرج من أحكامه وتعاليمه ماهو من صلبه كما حاول أهل الباطل أن يدخلوا ماليس منه ، فيمبغي حسن الفهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم من دون غلو ولا تقصير فلا يضيفون ولا ينقصون من كلامه ، لأن الإضافة أو النقصان يؤدي إلى الانحراف عن دين الله الحق وتحريف كلماته المضيئة والخروج عن مقاصده التي تمكن الناس الخروج من الظلمات إلى النوركما أن سوء التأويل هذا قد يكون سببه الجهل أو الغفلة الذهنية أو إتباع الظن أو بسبب المصالح الخاصة فيحاول كل واحد أن يوجه النص لصالح فرقته الخاصة بدون مراعاة للأصول الضابطة ولا القواعد الحاكمة من الشرع ولا من اللغة والعقل وهذا من المبادئ الخطيرة والواجب أن ترد المذاهب إلى النصوص لقوله تعالي:« فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله وباليوم الآخر »(**النساء 59**)[1].

وكخلاصة لهذا الفصل نجد أن السنة النبوية الشريفة هي الباب الثاني من التشريع الإسلامي وهي الشارحة الموضحة للقرآن الكريم فسهلت بذلك على المسلمين التعامل مع القرآن بدون تحريف .

[1] ينظر : يوسف القرضاوى ، كيف نتعامل مع السنة النبوية ، ص39 ، 40.

وذلك أن الرسول (ص) كان يستفتيه الناس فيفتيهم في الواقع ، وترفع إليه القضايا فيقضي فيها ، ويرى الناس يفعلون معروفا فيمدحه ، أو منكرا فينكر عليهم.

لذلك أولوا العلماء والفقهاء عناية كبيرة بالسنة لما لها من أهمية وفضل على قارئ كتاب الله العزيز خاصة وعلى المسلمين عامة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

أسبـــاب ورود الحديث النبوى الشريف

المبحث الأول:

ـ أسس التعامل مع الحديث النبوى الشريف.

المبحث الثاني:

ـ معنى سبب ورود الحديث النبوي الشريف.

ـ فائدة معرفة سبب الورود.

ـ بداية التأليف في سبب الورود.

ـ ارتباط أسباب النزول وأسباب الورود,

ـ سبب الورود عند السيوطي.

1 ـ أسس التعامل مع الأحاديث النبوية الشريفة:

تعتبر الأحاديث النبوية الشريفة المرجع الثاني الذي يرجع إليه للاستشهاد بعد القرآن الكريم ، وهذا للمكانة المميزة ودقتها وفصاحتها حيث أعتبر الرسول الكريم أفصح الناس، لذلك وجب فهم ما يفهم عنه فهما صحيحا حتى لا يقع الإنسان في اللبس والخطأ.

"إن حسن الفهم لما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، فعل ، تقرير ، صفة يقتضي تحصيل مجموعة من الأسس التي لا غنى عنها لقارئ السنة تحقيقا لهذا الفهم الصحيح، وإهمال أساس من هذه الأسس يحدث اضطرابا في الفهم ، واختلافا بين النصوص ليس اختلافا ذاتيا في النصوص وإنما اختلاف نشأ من هذا التقصير في التحصيل لدي الناظرين في السنة"[1]. هذا يدل أنه على الباحث أو القارئ أن تكو معرفته بمسيرة الرسول "ص" معرفة شاملة ودقيقة حتى يحقق الفهم الصحيح الذي لا تشوبه شائبة ، لأن الأحاديث النبوية بعضها مروية بالقول وبعضها الآخر بالفهم ، لذلك يجد الباحث صعوبة في التعامل معها وهذا ما يتطلب معرفة وتدقيقا شاملا.

[1] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس ، ط1 ، قطر ، 1414 ، ص33.

فلا يتوقع الاختلاف والتضاد بين النصوص ، عندما يكون المصدر واحدا فإذا أضفنا إلى وحدة المصدر عصمته لأنه من وحي الله ، فمحال أن يوجد بينهما اختلاف لقوله تعالى: «ولو كان من عند غير الله لوجد فيه اختلافا كثيرة» (النساء82)[1].

فالاختلاف في نصوص الوحي ليس ذاتيا لأنه يحدث من طرف الناظرين لها بغير كفاءة فتختلف الآراء حول النص الواحد ، لأن الكفاءات بين الناظرين لها مختلفة فالرسول (ص) كان يشرح ما استعصى فهمه للناس وبيانه على الوجه الصحيح لقوله تعالى:« أنزلنا إليك الذكرى لنبين للناس ما نزل إليهم»(النحل 44).

والتخلص من هذا الاختلاف حول الناظرين لا يكون إلا بالوقوف على هذه الأسى التي سنعرضها والتي أسند إليها بسبب التضاد والاختلاف وهي:

أ ـ الأساس اللغوي : "وهو الأساس الأول في فهم النص ، وهو أساس عام لكل نص في كل لغة فلا يتوقع فهم لمن لا يعرف لغة ما لنص مكتوب بها"[2] .

فاللغة هي الركيزة الأساسية لأي مجتمع عام ، وفهم أي نص خاصة فلا وجود للغة بمعزل عن المجتمع ولا المجتمع بمعزل عنها فهما وجهان لعملة واحدة ، لا يقوم أحدهما دون الآخر ، وهذه اللغة تختلف من مجتمع لآخر فلا نجد اللغة الصينية مثلا نفسها اللغة العربية

[1] المرجع نفسه ، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس ، ص34.

[2] المرجع نفسه ، ص34.

لذلك فإن فهم النصوص المكتوبة يتطلب معرفة القارئ لتلك اللغة ، أعتبرت اللغة المنطلق الأول والأساسي في التعامل مع أي نص مكتوب.

تعتبر اللغة العربية لغة مميزة عن غيرها كونها لغة القرآن الكريم واللغة التي تكلم بها النبي "ص" وهو أفصح العرب " ما تتميز به اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم « نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين»(الشعراء193).

كذلك ما تتميز به اللغة العربية ظاهرة الاشتقاق حيث يتغير معنى اللفظ الواحد بتغير الحروف داخل اللفظ وهذا ما ليس على الإطلاق في العالم فمثلا عندما نقول : جلس ، سجل ، لجس...

ب ـ توثيق النص: " وذلك لأن النصوص الواردة ليست سواء في درجة ثبوتها ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم "[1] ، فالأحاديث النبوية الشريفة ليست كلها من قول الرسول "ص" فهناك مثلا أقوال قالها بالمعني فقط دون التصريح بالفظ وهناك أقوال أخرى لم يجد قائلها فنسبت إلى الرسول "ص" ، " ولكن لحسن الحظ فإن علمإنا منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم قد اهتموا بهذا الجانب فصنّفوا الأقوال المروية عنه والأقوال التي قالها بنفسه بالإضافة إلى أنه في العصر الحديث قدمت الدراسات مزيدا من الدقة العلمية في توثيق الروايات وتمييز بعضها عن بعض التي لا ينتبه إليها إلا من كان صاحب علم

[1] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحليل و تأسيس ، ص 34.

ومعرفة واسعة وعنى بتحقيق يقين لا شك فيه"[1] ، لذلك نجد أن توثيق النص عامل أساسي في التعامل مع الأحاديث الشريفة لأنه بفضله تتم معرفة النص وصاحبه والزمن الذي قيل فيه فيسهّل هذا من عمل الباحث ومعرفة النصوص فلا نخلط بين نص و آخر.

ج ـ الجمع بين النصوص الصحيحة: وهي تلك النصوص الخالية من الشوائب والعلل واجتمع العلماء على دقتها " فإذا تحقق التوثيق وتبين الناضر من صحة الروايات في الموضوع الذي يدرسه فإن المنهج الصحيح في النضر أن يجمع بين هذه الروايات وذلك بحسن توجيهها في الموضوع الذي وردت فيه"[2]، هذا يعني أن النصوص النبوية أنواع كما سبق وأن أشرنا ، وفي هذا الجانب فإنه يختص بالنص الصحيح الذي يكون خال من التناقضات والأخطاء لأن الأعمال بالنص الصحيح خير من إهماله ، وهذا يقتضي من الباحث سعة العلم وحسن الفهم ومعرفة زمن ورود الأحاديث وسبب ورودها حتي يكون تأويله لها صحيحا وغير متناقضا ولا متكلفا مع المعاني القرآنية والمقاصد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة الشريفة.

" وهذا الجمع بين الروايات له أهمية لأنه يدل على إستعاب السنة لجوانب الموضوع الواحد على الرغم من ورود الروايات على لسان رواة متعددين ، وفي مواقف متعددة وفي أزمنة

[1] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورد الحديث تحلبل وتأسيس ، ص35.

[2] المرجع نفسه ، ص 37.

متعاقبة"[1]، بالإضافة إلى أن هذا الجمع يتيح الفهم الدقيق لكل رواية على حد حدا وذلك بارتباطها بضروفها وبموقفها التي وردت فيه.

د ـ الجمع بين الأحاديث الفقر والغني: " ولما وجدت أن بعض المصنفين للحديث النبوي قد جعلوا أبواب مستقلة بعضها يمتدح الفقر ويذم الغني ، وفي الوقت نفسه نجد أحاديث أخرى فيها الاستعاذة بالله من الفقر وفيها الثناء على المال الصالح"[2] إن الحديث النبوى لا يذكر هذا وإنما يصحح مفاهيم الناس السائدة لديهم فالفضل قد يكون للرجل الفقير إذا كان صالحا وقد يكون للغني إذا كان صالحا فالفقر والغني يعتمد على أخلاق الرجل فإن كان صالحا فإنه لا يهمه إن كان فقيرا أو غنيا. أما اتخاذ الغني وحده مقياسا للتفاضل بين الناس فهذا ما صححه رسول الله "ص" فغنى القلب وفقر القلب وما يتبعهما من سلوك هو أساس الفضل والخيرية فالرسول "ص" كان قدوة للناس أجمعين فقد كان قدوة للأغنياء حيث كان يجتمع أمامه الكثير فلا يمضي وقت يسير إلاّ وقد وجد المال طريقة إلى الناس ، كذلك كان قدوة للفقراء كان يصبرون وكيف يرضون فلم يختر لنفسه حياة الطرفين بل كان يعيش حياة بسيطة وعادية بالرغم من أنه كان أفضل خلق الله ، وبيّن للناس كيف أحلّ الله الطيبات من الرزق فالرسول"ص" بيّن للناس كيف يكسبون أرزاقهم ومن أين يكسبوه فكان صلى الله

[1] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس ، ص37.

[2] المرجع نفسه ، ص39.

عليه وسلم لا يعيش حياة الترف ، فيجوع يوما ويشبع يوما ليكون قدوة للجائع كيف يتوجه ويدعوا الشبعان كيف يحمد ويشكر .

" ففي كتاب الدعوات باب (الدعاء بعد الصلاة) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال "يا سول الله ذهب أهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم ، قال : كيف ذلك ، قال: صلّوا كما صلينا وجاهدوا كما جاهدنا وأنفقوا من فضول أموالكم وليس لنا أموال ، قال : أفلا أخبركم بأمر تدركون من كان قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم ولا يأتي أحد بمثل ما جئتم إلا من جاء بمثله ، تسبحون في دبر كل صلاة عشرا وتحمدو عشرا وتكبرون عشرا "[1] فهذا الحديث بيان لقيمة المال عندما يكون في أيادي صالحة وأناس صالحين يخدمون بالحق وينشرون الخير في بينهم وليس الغنى وحده سبب للسبق ولا الفقر سبب في البعد فما الفقر إلا ابتلاء من عند الله تعالى ليرى عباده إن كانوا صابرين وقادرين على هذا الابتلاء وإنما الإنسان الصالح هومن يدرك ما يدور حوله ويشكر الله بالتسبيح والتحميد والتكبير.

إذن فالفقر والغني ليس مادت تفصيل بين الناس بل بما يصحبهما من قرائن أي بالأخلاق وطبائع الناس.

و ـ النسخ: فإذا تعذر الجمع بين الروايات أو كان متكلفا صرنا إلى النسخ أي إلى تحديد السابق واللاحق من الروايات فإذا علم التاريخ فإن المتأخر منها ينسخ المتقدم وقد تكون ألفاظ الروايات مصرحة بتحديد المتقدم والمتأخر كما جاء في قول الرسول صلى الله عليه

[1] محمد رأفت سعيد رأفت ، أسباب ورود الحديث تحليل و تأسيس ، ص47.

وسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » فالنهي في هذا الحديث جاء أولا ثم تلاه الأمر بالزيارة لأن الزيارة كما جاء في بعض الروايات تذكر الإنسان بالآخرة والدعاء للموتى والحنين إليهم وغير ذلك.

" كذلك مارواه أبي بن كعب رضي الله عنه قال:« قلت يارسول الله إذا جامع أحدنا فاكسل فقال صلى الله عليه وسلم يغسل ما مس المرأة منه فليتوضأ ثم ليصل» فهذا يدل على أن الوصل لا يكون مع الكسل وإن لم يستطيع الإنسان الاغتسال فإنه يجب عليه غسل مالامس مع زوجته حتى يقوم إلى الصلاة ، غير أننا نجد في جهة أخرى أنه صلى الله عليه وسلم ، كان يفعل ولا يغتسل وهذا في : « قول عروة أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يغتسل ، وذلك قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغسل» فتحديد السابق في الأحاديث الشريفة يكون من خلال فهم الروايات وزمن ورودها لأن المقام له الدور الأساسي في فهم أي رواية رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

كذلك ما أورده أبى سعيد الخدري رضي الله عنه حول النهي عن الكتابة والأمر بها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي فليتبوأ مقعده في النار» فهذا الحديث له دلالة واضحة حول النهي عن الكتابة حول الرسول"ص" من غير القرآن الكريب وأن من كتب حوله وحرّف أو خرج عن المألوف ليبدع من تلقاء نفسه فإن مصيره النار، غير أن هناك أحاديث أخرى

ورد فيه الأمر بالكتابة بينها نجد ماورد عن عبد الله بن عمروا قال:«كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش ، فقالوا إنك تكتب كل شيئ تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسول بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتابة ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلاّ الحق».

كذلك ما روي عن البخارى رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما اشتد وجعه قال «أئتوني بكتاب ، أكتب لكم كتابا ، لا تضلوا بعده» [1] ، إذن فهذه الأحاديث التي نجد النهي والأمر كانت هكذا لأن الرسول الكريم "ص" لم يرد أن يخلط الناس بين ما يقوله ويشرحه وما ينزله عليه سبحانه وتعالى والإنسان العاقل فإنه يتدبر في فحوى الأحاديث حتي يعرف الزمان والمكان الذي قيل فيهم فهما صحيحا بترسخ في ذهنه وفي ذهن مستمعيه.

هـ ـ الترجيح :" فإذا تعذر الجمع بين الروايات ، أو كان متكلفا ، وإذا لم نستطع إعمال قاعدة النسخ لتجديد السابق منها واللاحق صرنا إلى الترجيح وللترجيح وجوه كثيرة تتسع بإتساع علم المرجح ، وحسن النظر إلى المرجحات وتطبيقها على الروايات"[2] هذا يعنى أن الترجيح يسهل على الباحث عملية الجمع بين النصوص والروايات المستعصية والمتشابهة التي يجد فيها الباحث صعوبة.

[1] ينظر ، محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس ، ص74 ، 77.

[2] المرجع نفسه ، ص79.

"ومن أهم وجود الترجيح التي عدّها الحازمى في كتابه الإعتبار نجد:

ـ الترجيح مجال الراوى.

ـ قلة الوسائط.

ـ فقه الراوى .

ـ علمه بالنحو.

ـ علمه باللغة.

ـ حفظه بخلاف من يعتمد على كتابه.

ـ أفضليتة في أحد الثلاثة.

ـ زيادة ضبطه أي اعتناؤه بالحديث واهتمامه به.

ـ شهرته لأن الشهرة تمنع المؤلف من الكذب .

كذلك كونه ورعا أو حسن الاعتقاد ، أي غير مبتدع أو جليا لأهل الحديث أو غيره من العلماء أو أكثر مجالسة لهم أو ذكرا أومشهور النسب أولا لبس في اسمه بحيث يشاركه فى ضعيف وصعب التمييز بينها أو له اسم واحد ولذلك أكثر أو لم يختلط أو له كتاب يرجه إليه"[1] .

[1] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحلبل وتأسيس ، ص84 ، 87.

ولذلك فإن حسن فهم النصوص وأمنها وحمايتها من الزلل في التعامل معها ويقتضى يتم ترضي على الباحث أن يتمتع بهذه السلعة العلمية التي تمكنه من التعامل مع أي نص مهما كان ، لأنه عندما يأتي نصا متضادين في المعني ظاهرا فإنه يتم الترجيح بينهما.

ـ التوقف : " فإذا تساوت الروايات في الصحة وعجز الباحث عن جمع بينها وعجز عن ترجيح في المرجحات عن كثرتها وهذه الحالة نادرة إذا حصل الباحث الأساس السابقة فلا وفق له التوقف"[1] وهذا يعني أنه على الباحث أن يتوقف عن البحث وعدم الرفض للأمر الذي يبحث فيه حتي يفتح له الله بعلم وفهم وجديد ومداومة النظر لأنّ التوقف أحسن وأسلم من الرفض ، فالباحث عندما يتوقف عن البحث في أمر ما فإنه تكون له الرغبة في إعادة البحث والإستكشاف في داخل الموضوع أنه تمّ رفضه فإن أبواب المعرفة تغلق ولا وجود لمعرفة جديدة.

***أقسام الحديث ودرجاته:**

لقد اهتم المحدثون بالحديث النبوي وتعمقوا في دراسته وفهم خباياه فكان ذلك أن قسموا إلى ثلاثة أقسام كل قسم ودرجته في الصحة والضعف ومن أهم هذه الأقسام نجد:

[11] محمد رأفت سعيد ، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس ، ص90.

أ ـ الحديث الصحيح : وهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بالنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ، حتي ينتهي إلى الرسول"ص" أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ولا يكون شاذا أو معللا "[1].

فالحديث الصحيح لا يكن شاذا لأنه روي من طرف رواة ثقاة عرف أصلهم ونسبهم فنقلو أقوال وأفعال الرسول"ص" كما هي دون تحريف أو نقصان.

كذلك الحديث الصحيح لا يكون معللا لأنه إن وجدت فيه علة أصبح ضعيفا وقلة صحته في الاستشهاد .

فالحديث الصحيح يتصف بصفة الدقة والصحة وهذا ما يجعله المرتبة الأولى من الاستشهاد ومعرفة ما قاله الرسول"ص" لأنه نقل لنا الأقوال والأفعال كما هي وكما قيلت.

ب ـ الحديث الحسن: اختلف العلماء في تحديد تعريف لهذا النوع لأنه كما قال الشيخ إبن صلاح «لما كان وسطا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة وذلك لأنه أمر النسب لشيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عنه عبارته»[2] .

[1] صبحي الصالح ، علوم الحديث ،ومصطلحه ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1929 ، لبنان، ص 145 ، 146.

[2] مصطفي السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، دار الورق ، لبنان ، ص113.

فالحديث الحسن له من الشهرة ما يجعله يتصف بالصدق والأمانة ولكنه لم يبلغ درجة الصحيح فى الحفظ والإتقان ، فقد نجد فيه بعض المسائل التى اختلف فيه العلماء ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليه فكثير من العلماء جعلوا الحديث الصحيح والحسن يشتركان في مواضيع كثيرة فقد قال ابن الحجر « وزيادة راوي الصحيح والحس مقبولة ما لم تقع منافية لما هو أوثق فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابلة الشاذ ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابلة المنكر »[1] .

ج ـ الحديث الضعيف : وهو "مالم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن"[2] والسبب الذي يجعله ضعيفا هو أنه فقد صحته فالراوي الذي يروى هذا الحديث تكون حجته غير صادقة لأنه لم يسمع الحديث بنفسه ولم يأخذه من الرواة الثقاة ، فالصحابى الذي يروى حديثا لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله "ص" غالبا ما تكون روايته ضعيفة لأن من طبع الإنسان أنه لا يحتفظ بالكلام كما هو فيزيد أو ينقص فيه.

" كذلك ما يجعل الحديث ضعيفا هو أنه قد يروي وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع وهذا ما نجده في كثير من الروايات التى لا يتوافق فيها الموضوع مع المتن فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم :« يأتي على الناس زمان يخبر الرجل بين العجز والفجور وممن أدرك ذلك الزمان فليخبر العجز على الفجور».

---

[1] صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1959 ، بيروت ، ص 161.

[2] المرجع نفسه ، ص165.

كذلك يمكن أن يكون الحديث ضعيفا بسبب أن بعض الرواة يكذبون فيما يقولونه ويروون أحاديث لا وجود لها وهذا من أجل الربح أو من أجل تضليل الناس[1] .

ـ أسباب ورود الحديث النبوى الشريف:

يعد أسباب ورود الحديث من العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها فهم النص النبوي ،إذ إن سبب الورود هوالحال ، والمناخ الذي ورد فيه النص ،وإذا أراد المجتهد أو الفقيه ، أو المحدث أن يفهم معنى الحديث فلا يتسني له ذلك إلا بمعرفة الظروف ، والملابسات التي قيل فيها الحديث ، وهو ما يسمى بسبب الورود ، وكما أن سبب نزول الآية يعين على فهم معناها فهما بعيدا عن الهوى والخطأ وكذلك بسبب الورد.

أ ـ تعريف السبب :

في اللغة:

هو كل شيئ يتوصل به إلى غيره والجمع أسباب ، وكل شيئ يتوصل به إلى الشيئ فهو سبب ، وجعلت فلا تالى سببا إلى فلان في حاجتي وودجا أي وصلة وذريعة ويطلق السبب على الحبل ومنه قوله تعالى: « من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء»، أي فليمدد حبلا في سقفه ثم ليقطع أي ليمد الحبل حتى ينقطع فيموت مختنقا.

[1] ينظر: صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، ص169.

في الإصطلاح (علماء الشريعة):

فهو عبارة عن ما يكون طريق للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه ، والسبب تام هو الذي يوجد المسبب بوجوده فقط ، والسبب غير التام هو الذي يتوقف وجود المسبب عليه ، لكن لا يوجد المسبب بوجوده فقط .

أما في اصطلاح الأصوليين: فالأسباب هي التي أضيفت الأحكام إليها كقوله تعالى :« أقم الصلاة لدلوك الشمس» (**الإسراء 79**)، وقوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه» (**البقرة 185**) ، وذلك لأنه لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى في كل حال لاسيما بعد انقطاع الوحي أضهر الله سبحانه خطابه لخلقه بأمور محسوسة نصبها أسبابا لأحكامه وجعلها موجبة ومقتضية للأحكام على مثال اقتضاء العلة الحسية معلولها[1].

1

1 . أسباب اختلاف الفقهاء :

تعد ظاهرة الاختلاف قديمة بين العلماء و الفقهاء، فاختلاف المذاهب في تقرير الأحكام الشرعية ليس فيما بين المذاهب فقط و إنما في دائرة المذهب الواحد، وقد يستغرب الشخص العادي المتخصص في الدراسات الفقهية مثل هذا الاختلاف لاعتقاده أن الدين واحد و الشرع واحد و الحق واحد لا يتعدد، و المصدر واحد و هو الوحي الإلاهي، فلماذا التعدد في الأقوال باعتبارهم أمة واحدة؟ وقد يتوهم أن اختلاف المذاهب اختلاف يؤدي إلى انخفاض في الشرع أو المصدر التشريعي ،أو أنه اختلاف في العقيدة كاختلاف فرق غير المسلمين أرتوذكس و كاثوليك.

هذا كله و هم باطل، فإن اختلاف المذاهب الاسلامية رحمة ويسر بالأمة وثروة تشريعية كبرى محل اعتزاز و افتخار، و اختلاف في مجرد الفروع و الاجتهادات العملية المدنية الفقهية، لا في الأصول و المبادئ أو الاعتقاد، ولم نسمع في تاريخ الاسلام أن اختلاف المذاهب الفقهية أدى إلى نزاع أو انصدام مسلح هدد وحدة المسلمين، لأنه اختلاف جزئي لايضرع، أما الإختلاف في العقيدة فهو الذي يعيبها و يفرق بين أبنائها ويمزق شملها، و يضعف كيانها، لهذا فإن العودة إلى العمل بافقه الاسلامي و الاعتماد على تقنين موحد مستمد منه سبيل لتدعيم وحدة الأمة الإسلامية ويبين خلافاتها.[1]

وبه يتبين أن اختلاف الفقهاء محصور فقط بين المأخوذ من مصادر الشريعة، بل هو ضرورة اجتهادية يمليها الاجتهاد نفسه في فهم الحكم من الأدلة الشرعية مباشرة، كما الشان في تفسير نصوص القوانين ، واختلاف الشراح فيما بينهم، وذلك إما بسبب طبيعة اللغة العربية المجملة ألفاظها أحيانا أكثر من معنى واحد محدد ، وإما بسبب رواية الحديث و طريقة وصوله إلى المجتهد قوة وضعف، و إما تفاوت المجتهدين في كثرة أو قلة الاعتماد

[1] - ينظر، وهيبة الزحيلي ، موسوعة الفقه الإسلامي و القضايا المعاصرة، دار الفكر، ط3، دمشق 2012،ص 76،77،78.

على مصدر تشريعي، أو لمراعات المصالح و الحاجات و الأعراف المتجددة المتطور، ومن أهم أسباب اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية ما يلي:

1- اختلاف معاني الألفاظ العربية إما بسبب كون اللفظ مجل أو مشتركا أو مترددين العموم أو الخصوص أو بين الحقيقة و المجاز.

2-اختلاف الروايات كأن يصل الحديث إلى أحدهم و لا يصل إلى غيره، أو أن يصل من طريق ضعيف لا يحتج به.

3-اختلاف المصادر: اختلفوا في مدى الاعتماد عليها .

4-اختلاف القواعد الأصولية أحيانا.

5-الاجتهاد بالقياس: وهو أوسع الأسباب اختلافا، فأن له أصلا و شروط و علة، و للعة شرط و مسالك وفي كل ذلك مجال للاختلاف .

6- التعارض و الترجيح بين الأدلة و هو يتناول دعوى التأويل و التعليل و الجمع، و التوفيق و النسخ و عدمه و تعارض بين النصوص.

7-إن الأصل في الأحكام الشرعية أن يرجع فيها إلى مصادرها الأساسية وهي القرآن و السنة وقد تعيدنا الله سبحانه و تعالى بكثير من الأمور التي تتلاءم مع قدراتنا و أحوالنا المختلفة وقد لا يظهر لنا وجه الحكمة في ذلك ليس لأنها خالية من الحكمة أو مفرغة من المعنى العقلي ولكن لان العقل البشري قد لا يستوعب أحيانا هذه الحكمة ، و الله تعالى حين .....أو ذلك المعنى العقلي فإنما يرشدنا إلى التجرد الكامل من الفضول و الاستسلام لغيره فالذين يجرون وراء العلل و الأسباب ويتوقفون في تنفيذ الأحكام الشرعية على إدراكها هم في الحقيقة خادعون لعقولهم مستسلمون لها فهذا يتناقض مع الاسلام الذي يدعوا إلى إسلام الوجه لله تعالى ويخالف معنى العبادة الذي يقوم على الخضوع التام و الحب الخالص لله تعالى[1]، وقد أمر سبحانه

[1]ينظر ، حمال عبد العزيز أحمد ، مقال ثبوت الهلال ، مجلة التوحيد ، العدد ، 1414، 2013 ص 10.

يرّد الأمور الخلافية إلى كتابه و سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى :« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر و ذلك خير و أحسن تأويلا »[1] (النساء 59)

2- مجال المعاملات :

لقد اهتمت الأمة الإسلامية بالحديث النبوي وأولت به عناية فائقة وذلك من خلال تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه أو التساهل في أمر حديثه، فقال الحديث الوقاية الكافية و المحافظة اللازمة الخالصة من شوائب التحريض و التبديل، فنقل الرواة و النقاة أقواله و أفعاله وكل ما يتعلق به في سائر شؤونه.

و قد كان حرص علماء الأمة كبيرا على شرح و تفسير النصوص النبوية الشريفة و استنباط الأحكام الشرعية العلمية، وبيان كيفية الاستنباط و إظهار آراء العلماء و مواقفهم من ظاهر معنى ذلك النصوص و كيفية فهمهم لها و لنا ان نعرض بعض الأحاديث التي اختلف العلماء في شرحها و تفسير معانيها:

[1] - سورة النساء ، الأية 59

1- نص الحديث:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع الرسول صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح و هو بمكة :« إن الله و رسوله حرّم بيع الخمر و الميتة و الخنزير و الأصنام » و قيل : « يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة ؟ فإنها يطلي بها السفن، و يدهن بها الجلود و يستطيع بها الناس؟ » فقال :«لا هو حرام » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك :«قاتل الله اليهود، إن الله لمّا حرّم شحومها ثم باعوه فأكلوا ثمنه » متفق عليه.[1]

2- معنى الحديث:

إنّ من مقاصد التشريع الإسلامي صلاح العباد و الناس فقد جاء بكل ما هو صالح و نافع لهم و نهى عن كل ما قد يلحق الضرر و الأذى بالجسد وحذر عن كل ما فيه مفاسد على خلقه في قوله تعالى: « ويحل لهم الطيبات و يحرّم عليهم الخبائث »(الأعراف 157)[2] و قد ذكر عدة أنواع من الخبائث المحرمة سواء في القرآن أو السنة، و نذكر منها ما جاء في حديث جابر رضي الله عنه السابق التي تعد أم الخبائث : الخمر الميتة ، لحم الخنزير، الأصنام.

[1] أبي عبد المعني محمد علي فكروس، مختارات في نصوص حديثة في فقه المعاملات المالية، دار العواصم ط 4، 2015، ص 17
[2] سورة الأعراف الأية 157

– فتحريم هذه الأنواع من الخبائث المحرمة في الحديث النبوي الشريف له من الدلالة الواضحة على حفظ الدين و البدن و العقل و صيانة الأخلاق و الطباع ليعيش المسلم موفرا مكرما بين أقرانه و فردا صالحا ينتمي إلى الأسرة الإسلامية.[1]

3- موقف العلماء من الحديث :

من خلال الحديث السابق يظهر لنا اختلاف العلماء في المسألتين التاليتين :

الأولى: في تعليل تحريم بيع المذكورات في الحديث.

الثانية : في رجوع الضمير في قوله صلى الله عليه وسلم :« لا ، هو حرام »

– المسألة الأولى : في تعليل تحريم بيع المذكورات في الحديث :

– يرى العلماء أن العلة في منع بيع الأصنام : عدم المنفعة المباحة شرعا و يختلفون في علة تحريم بيع الخمر و الميتة و الخنزير.

– مذاهب العلماء:

– مذهب الجمهور أي العلة في منع بين الثلاثة الأول: النجاسة فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة.

[1]- أبي عبد المعني محمد علي فركوس، مختارات في نصوص حديثه في فقه المعاملات المالية، دار العواصم ط4،2015، ص 18.

– و ترى طائفة من العلماء عدم انتهاض الأدلة على النجاسة الخمر و كذا نجاسة الميتة و الخنزير.

– أدلة العلماء :

1– أدلة الفريق الأول : و قد استدل القائلون بنجاسة الخمر بما يلي من الكتاب لقوله تعالى: « إنما الخمر و الميسر و الانصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه »

و من خلال الآية الكريمة يتضح أن الله تعالى حرّم الخمر لعلة ظاهرة و هي النجاسة فبقي الميسر و الأنصاب و الأزلام خرجت طهارتها بالإجماع و يقين الخمر على مقتضى الكلام بسبب إختلاف الآراء في المسألة .

و جاء في سياق آخر في آية قرآنية « و سقاهم ربهم شرابا طهورا » و يفهم منها أن خمر الدنيا ليس طاهرا و لو كان طاهرا لفات الامتنان بكوب شراب الآخرة فدل ذلك على أن وصف الطهور الذي مدح الله به خمر الآخرة متفق عن خمر الدنيا .

من السنة : حديث أبي ثعلبة الحبشي رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا تجاور أهل الكتاب و هم يطبخون في قدورهم الخنزير و يشربون في آنيتهم الخمر » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن وجدتم غيرها فكلوا فيها و اشربوا و إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء و كلوا و اشربوا».

ومن خلال هذا الحديث يتضح أن الظاهر منه يدل على نجاسة الخمر حيث قورن بين قدور الخنزير و آنية الخمر فتبين أنهما متساويان في العلة [1].

2- أدلة الفريق الثاني:

استدل القائلون بطهارة الخمر من خلال:

- **السنة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخلي في الطرقات وبسبب النهي منع انتشار النجاسة في الطرق فلو كانت تحبسه العين لنهى الصحابة رضوان الله عنهم عن إراقتها في شوارع المدينة عند نزول تحريمها و سكوته عن فعلهم دليل على طهارتها لأنه بمجرد نزول المطر او اساحة الماء تزول تلك النجاسة.

ومن خلال هذه الآراء يتضح لنا أن الأحاديث النبوية الشريفة كانت لها وجهات نظر مختلفة لدى العلماء فكان لكل عالم رأيه وذلك من خلال فهمه و علمه و الزمان و المكان الذي يعيش فيه.

- سبب إختلاف العلماء في الحديث :

إن اختلاف في مسألة الخمر يعود إلى مسألتين أصوليتين و هما:

الأولى: هي الاختلاف في جواز استعمال الكلمة في معناها الحقيقي و المجازي في آن واحد إذا كان ممكنا.

[1] - أبي عبد المعني محمد علي فركوس ، مختارات في نصوص حديثه في فقه المعاملات المالية، ص 36.

الثانية: هي الاختلاف في جواز إطلاق اللفظ المشترك و إرادة معنييه الذين وضع لهما.[1]

– فهناك فريق يرى بأنه يجوز استعمال اللفظ في حقيقته و هو الفريق الذي جعل من الخمر نجسا و محرما على الناس لما يسببه من أضرار وخيمة في حياته و صحته عامة.

– أما الفريق الذي يرى بأنه يجوز استعمال اللفظ استعمالا مجازيا فهو الفريق الذي جعل من الخمر طاهرا محللا .

– أما سبب الخلاف في نجاسة الميتة و الخنزير فهو أنه وجد اختلاف في المراد بالرجس أن كان يحمل معنى النجس أم الحرام ففي الآية الكريمة لقوله تعالى: « **قل لا أجد في ما أحي إليّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو دم لحم خنزير فإنه رجس**» [2]الأنعام 145.

– ومن رأى أن المراد بالرجس النجس و رأى أن الضمير يعود على لحم الخنزير قال بنجاسة لحم الخنزير دون شحمه و عليه فلا تثبت النجاسة من غير لحمه .

فالإجماع على تحريمه إنما هو من قبيل القياس المذكور فعممت نجاسته بالنص على اللحم و بالاجماع على شحمه.

– فمن رأى أنه المراد بالرجس فهو الحرام كما يفيد سياق الآية و المقصود منها فإنها وردت فيما يحرم أكل لا فيما هو نجس [3]

ولكن رغم نجاسته و تحريمه يمكن أن نجد منافع كبيرة إذ حدث فيه استقلاب فقد يُستخدم شحم الخنزير في بعض الأدوية و في بعض مواد التجميل و حتى المواد الغذائية،

[1] - أبي عيد المعني محمد علي فركوس ، مختارات في نصوص حديثة في فقه المعاملات المالية، ص 36.
[2]سورة الأنعام 145
[3] -ينظر ، أبي عبد المعني محمد علي فركوس، مختارات في نصوص حديثه في فقه المعاملات المالية ، ص 36-37.

إنما يكون طاهرا إذا حدث له استقلاب، أي تغير في أصوله بفعل مواد صناعية معينة، فينتقل من حاله إلى حالة أخرى مغايرة لطبيعته الأولى.

1. نص الحديث:

عن أمير المؤمنين أبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل إمرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله و رسوله فهجرته إلى الله و رسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو إمرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه »[1]

2- المعنى الحديث:

في هذا الحديث يبين لنا رسول الله (ص) قيمة الإخلاص في العمل و العبادة حتى يحصل الأجر و الثواب في الآخرة و التوفيق و الفلاح في الدنيا، فالأعمال لا تصلح بلا نية ، لأن النية بلا عمل لا يثاب عليها و العمل بلا نية هباء ومثال النية في العمل كالروح في الجسد فلا بقاء للجسد بلا روح، و لا ظهور للروح في هذا العالم من غير تعلق بجسد.

3- سبب ورود الحديث :

روى الطبراني في معجمه الكبير بإسناد رجاله تقات، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كان فينا رجل خطب إمرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر ،فتزوجها، فكنا نسميه : مهاجر أم قيس.

ورى سعيد بن منصور في سته، بسند على شرط الشيخين ، عن ابن مسعود قال : من هاجر يبتغي شيئا فإن ماله من ذلك من أجر رجل هاجر ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، فقيل له مهاجر أم قيس.

[1] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن برد دربة البخاري، صحيح البخاري ص 1

4- الآراء المختلفة:

اتفق العلماء على أن الأعمال الصادرة من المكلفين المؤمنين ، لا تصير معتبرة شرعا و لا يترتب الثواب على فعلها إلا بالنية.

و النية في العبادة المقصودة كالصلاة و الحج و الصوم، ركن من أركانها فلا تصح إلا بها وأما ما كان وسيلة، كالوضوء و الغسل.

أما الحقيقة هي شرط كمال فيها لتحصيل الثواب.

وقال الشافعية و غيرهم هي شرط صحة فلا تصح الوسائل إلا بها[1]

1. نص الحديث:

عن أبي عبد الله النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: «إن الحلال بيِّن و إن الحرام بيّن و بينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه و عرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا و إن لكل ملك حمى ألا و إن حمى الله محارمه ،ألا و إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله و إذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا و هي القلب»[2] رواه البخاري و مسلم.

[1] - ينظر، مصطفى ديب البغا و محي الدين مستو، الوافي في شرح الأربعين النووية، دار المصطفى ، ط2، دمشق ، 2012، ص13،12،11.
[2] رواه البخاري ومسلم

2- المعنى الحديث :

في هذا الحديث يرشدنا الرسول (ص) إلى الحث على فعل الحلال ، واجتناب الحرام، و ترك الشبهات و الاحتياط للدين و العرض، و عدم تعاطي الأمور الموجبة لسوء الظن و الوقوع في المحظور ، و الدعوة إلى إصلاح النفس من داخلها و هو إصلاح القلب.

3- الآراء المختلفة:

يتوقف صلاح الجسد على صلاح القلب، لأنه أهم عضو في جسم الانسان و هذا لاختلاف فيه من الناحية التشريعية و الطبية ، ومن المسلّم به أن القلب هو مصدر الحياة المشاهدة للإنسان ، و لطالما هو سليم يضخ الدم بانتظام إلى جميع أعضاء الجسم فالإنسان بخير و عافية.

- و احتج الشافعية بهذا الحديث على أن أصل العقل في القلب، و ما في الرأس منه فإنما هو من القلب، و استدلوا على ذلك بقوله تعالى:« لهم قلوب لا يفقهون بها ».

- أما مذهب الحنفية، فهو أن العقل في الدماغ و حكى مثل هذا عن الأطباء و احتجوا بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، و الذي يظهر من علم الطب و التشريح الحديث أن مصدر التفكير المباشر إنما هو الدماغ فهو مصدر القريب المباشر للتفكير [1]

[1] - ينظر، مصطفى ديب البغا و محي الدين مستو، الوافي في شرح الأربعين النووية، ص 35،36،37.

و مما يستفاد من الحديث أنه يرشدنا إلى الحث على فعل الحلال و الابتعاد عن الحرام لأنه إذا كان القلب صالحا ليس فيه إلا إرادة الله و إرادة ما يريده لم تتبعث الجوارح إلا فيما يريده الله فسارعت إلى ما فيه رضاه و كفت عما يكرهه و عما يخشى أن يكون مما يكرهه.

1- نص الحديث

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله (ص) قال :« ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يثبت ليلتين إلاّ ووصيته مكتوبة عنده »[1].

2- المعنى الحديث:

في هذا الحديث يوضح لنا الرسول (ص) أنه من الواجب على كل مسلم أن يبادر بالوصية اليوم قبل الغد، و الغد قبل ما بعد الغد و هذا من أجل أن يرفع الخلاف بعد موته، و يحل بهذه الوصية عقدا و مشاكل تنشأ غالبا بين الورثة و غيرهم، فعلى المسلم أن يصفي ماله و ما عليه في حدود الشرع الحنيف حتى إذا فوجئ بالموت لقى الله وهو متخلص من تبعات الحياة.

[1] أبي عبد الله محمد بن أسماعيل بن ابراهيم بن برد دربة البخاري، صحيح البخاري، دار الفكر، ج 2، 2011، ص 187

3- الآراء المختلفة:

في حكم الوصية و كونهما واجبة و مندوبة خلاف بين الفقهاء فقد حكى عن الشافعي في القديم أنها واجبة وبها قال الزهري و عطاء وإسحاق و داود وابن جرير و استدلوا بذلك بالآية الكريمة: « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت وإن ترك خير الوصية»[1]

– وجمهور الفقهاء على نفي الوجوب ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب بأن الميت لو لم يوص لقَسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله جزءًا ينوب عن الوصية، كما أجاب الجمهور عن الآية بأنها منسوخة ففي البخاري وابن عباس قال كان المال للولد و كانت الوصية للوالدين فنسح الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منها السدس وجعل للمرأة الثمن و الربع و للزوج الشطر و الربع.

1. نص الحديث:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه طلّق امرأته و هي حائض على عهد رسول الله (ص) فسأل بن الخطاب رسول الله (ص) عن ذلك، فقال رسول الله (ص) :«

[1]- ينظر، موسى شاهين لاتين، المنهل الحديث، دار الشروق، ط2،1، 1999 2001، ص 56،57.

مُرهُ فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد و إن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق بها النساء »[1] رواه البخاري.

2 . معنى الحديث:

نستخلص من حديث الرسول (ص) أنه نهى الطلاق في حالتين احداهما أن تكون المرأة حائض و الثانية أن تكون طاهرة من الحيض و لكن زوجها أتاها من هذا الطهر، لأنه عليه الصلاة و السلام خيّره بين إمساكها وبين طلاقها في الطهر قبل أن يمسها .[2]

3 . الآراء المختلفة:

اجتمع الأئمة الأربعة على أن طلاق المرأة و هي حائض أو نفساء معصية محرمة و يقال له بدعي، منسوب للبدعة المحرمة فلا يجوز للرجل أن يطلق امرأته بدون سبب و لو كان طلاقه نسبيا، وقد أجمع الأئمة الأربعة في الطلاق المنيع و استشهدوا على ذلك بقوله تعالى :« يا أيها النبي إذا طلّقتم النساء فطلقوهن لعدتهن »

– وخالف ذلك المالكية فقالوا البدعي الحرام يتحقق في المرأة المدخول بها بشروط ثلاثة و هي:

- أن يطلقها و هي حائض أو نفساء .
- أن يطلقها ثلاثا في آن واحد.

[1] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن برد دربة البخاري، صحيح البخاري، دار الفكر، ج 3 2011 ص 387.
[2]- ينظر، أحمد محمد عساف، الأحكام الفقهية في المذاهب الاسلامية الأربعة، دار احياء العلوم، ط 3، لبنان ،1988، ص362.

- أن يطلقها بعض طلقه كأن يقول لها أنت طالق نصف الطلاق.

ثم إن الشافعية و الحنابلة قالوا ، إنه مُكره [1]

وعلى هذا فلا يصح للرجل أن يطلق زوجته إلا لحاجة تقتضي الطلاق ، فطلاق الزوجة من غير سبب سفه و كفران لنعمة الله فضلا عما فيه من أذى يلحق الزوجة و أولادها إن كان هناك أولاد فجعله الرسول (ص) أبغض و أكره الأمور لقوله (ص): « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق »

وفي هذا الحديث نجد الفقهاء يركزون أكثر على كلمة أبغض لأنه أكره الأمور في الاسلام فجعله الله حلالا ولكن أبغض لما فيه من تشتت الأسر و فساد الأولاد.

1. نص الحديث:

عن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر من يهود بني حارثة يقال له ثمغ و كان نحلا، فأتى النبي (ص) يستأمره فيها، فقال: يا رسول إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط، أحب إلي ولا أنفس عندي منها وإني قد أردت أن أتقرب بها إلى الله عزوجل فما تأمر فيها ؟ قال: « إن شئت حبست أصلها و تصدقت بها »[2]

[1] - أحمد محمد عساف ، الأحكام الفقهية في المذاهب الاسلامية الأربعة، ص 362،363.
[2] صحيح مسلم ص 1250

2 . شرح معنى الحديث:

يبين لنا الرسول صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث أن الأفضل في الوقف تحبيس الأصل و التصدق بها، وهكذا إذا أوقف إنسان في هذه الأوقات دارا أو دكانا فإنه يتصدق بأجرتها على الفقراء و يبني منها المساجد و يجهز منها الغزاة و يعطي منها المسافر المنقطع به الطريق.

3 . الآراء المختلفة:

إذا كان الوقف في الجملة غير لازم في مذهب الحنفية، إلا أنه يصير لازما، إذا حكم به القاضي أو خرج الوقف مخرج الوصية وفد استدل أبو حنفية على أن الوقف غير لازم من خلال ما روي عن إبن عباس أن النبي (ص) قال لما نزلت آية المواريث، «لا حبس عن فرائض الله »، دل هذا الحديث أن الوقف المشروع هو ما كان غير لازم و بيانه أن الوقف لو كان لازما لترتب عليه خروج العين للموقوفة عن ملك الواقف و حبسها عن الورثة.

كذلك ما روي عن شريح القاضي أنه قال جاء رسول الله (ص) بيع الحبس و قد كانت الأموال تحبس في الجاهلية و يمنع بيعها و التصرف فيها، فأجاز الرسول (ص) بيعها.[1]

– واستدل أبو يوسف و أحمد و الشافعي على أن الوقف لازم من خلال الأدلة التالية:

[1] - ينظر، أحمد فراج حسين، أحكام الوصاية و الأوقاف في الشريعة الاسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، لان طبيعة، الاسكندرية ، 2003، ص 235،236.

بما أخرجه أصحاب الكتب الستة عن نافع بن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا من أرض خيبر، فقال يارسول الله :إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فيما تأمرني؟ قال: إن شئت حبست أصلها و تصدقت بها، فتصدق بها عمر إلى الاقناع و لا توهب و لا ثورت.

ما حدث من متابعة الصحابة لعمر في وقفه، فانهدم تابعوه ووقفوا أموالهم على طريقته و منهم أبي بكر و عثمان و علي و الزبير بن العوام و معاذ بن جبل و أسماء بنت أبي بكر.

حتى قال جابر بن عبد الله: ما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين و الأنصار الأحبس من ماله صدقة مؤيدة لا تشترى أبدا و لا توهب و لا تورث، فكان هذا اتفاق عملي من الصحابة ، فلو كان الوقف غير لازم لرجع بعض هؤلاء الواقفين عن وقفه لكنه لم يحدث.

و كذلك استدلوا بقوله تعالى: « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون، وانفقوا من طيبات ما كسبتم، و افعلوا الخيرات لعلكم تفلحون »

إذن فالوقت ضمان للتمكن من إضافة دور العبادة و العلاج و العلم و البر بالفقراء و معالجتهم و تثقيفهم و التعاون على البر و التقوى و توثيق الصلة بذوي القربى و مديد المعونة الدائمة لهم [1] .

1- نص الحديث:

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث: الخيب الزاني، و النفس بالنفس، و التارك لدينه المفارق للجماعة» [2] رواه البخاري و مسلم.

وقوله (ص)عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « ألا إن قتل الخطأ شبه العهد بالسوط و العصا فيه مائة من الإبل مغلظه منها أربعون خلفه في بطونها أولادها »[3](رواه النسائي و البيهقي)

2- معنى الحديث:

بعث الله سبحانه و تعالى نبيه محمدا (ص) بالدين الخاتم الذي يخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جون الأديان إلى عدل الاسلام، فإذا دخل الانسان هكذا الدين و إلتزم بأحكامه، صار فردا من أفراد المجتمع الاسلامي يتمتع بكافة حقوقه

[1] - نظر، أحمد فراج حسين، أحكام للوصاية و الأوقاف في الشريعة الاسلامية، ص 236،237.
[1]ابن الدين أبي الفرج عبد الرحمان، جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثا من جوارح الكلم، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1997، ص 195.
[3] رواه النسائي والبيهقي

المكفولة له ومن جملة هذه الحقوق عصمة دمه و ماله و عرضه لذلك شدد الاسلام العقوبة لمن جاوز هذه الحقوق.

3- الأراء المختلفة:

أجمع المسلمون على أن من قتل مسلما عمدا فقد استحق القصاص و هو القتل، قال تعالى « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » وذلك حتى يأمن الناس على حياتهم لقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب » و يقتل المكلف إذا قتل نفسا بغير حق عمدا سواء كان القاتل أو المقتول ذكر أم أنثى ، لما ورد في كتاب عمروا بن حزم عن النبي (ص) :« إن الرجل يُقتل بالمرأة » و صح أنه (ص) « قتل يهوديا قتل جارية » ويسقط القصاص إذا عفا أولياء المقتول.

وأجمعوا على وجوب القصاص إذا كان القاتل و المقتول كافرين ، و اختلفوا فيما إذا كان المقتول كافرا غير حربي، كاذمي و المستأمن:

- فذهب مذهب الحنفية إلى وجوب القصاص ، عملا بعوم لقوله تعالى : « أن النفس بالنفس » و قوله (ص) : « النفس بالنفس ».

- أما مذهب الشافعية والحنابلة و المالكية أنه لا يقتص من المسلم بالكافر مطلقا، و احتجوا بما رواه البخاري و غيره من قوله (ص) :« لا يقتل مسلم بكافر ».[1]

[1] رواه البخاري

واعتبروا هذا الحديث مخصصا لغيره من العموميات الواردة في قتل النفس بالنفس .

– وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوالد لا يقتل بقتل ولده ، و صحّ ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[1]

والقتل شبه العمد عند من يقول به ثلاثة أنواع وهي :

1–نوع متفق عليه: وهو أن يقصد القتل بعصا صغيرة أو بحجرة كبيرة أو لطمة و نح ذلك مما لا يكون الغالب فيه الهلاك كاالصوط ونحو ذلك إذ ضرب ضربة أو ضربتين ولم يوالي الضربات .

2–نوع مختلف فيه و هو أن يضرب بالصوط الصغير و يوالي الضربات إلى أن يموت وهو شبه عمد عند الحنفية وعند الشافعي عمداً.

3– و نوع مختلف فيه: وهو أن يقصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بجارح ولا طاعن كالحجر الكبير والعصا الكبيرة فهو شبه عمد عند أبي الحنفية، وعند الصاحبين و الشافعية وهو عمد و يحتج ب:

– حجة الصاحبين و الشافعية: إن شبه العمد يظهر باستعمال آلة لا تقتل غالبا لأنه يقصد به التأدب لا القتل لذلك سمي شبه العمد باستعمال آلة لا تلبث أن تقتل لأنه يقصد به القتل كالسيف كان عمدا.

[1] - مصطفى ديب الباغ - محي الدين مستو – الوافي في شرح الأربعين النووية، دار المصطفى، ط2، دمشق ،2010، ص 98.

- حجة الحنفية: إن قصد القتل أمر داخلي في النفس لا يعرف إلا بدليله وهو استعمال الآلة القاتلة الموضوعة له وهذه الآلة لا تصلح دليلا على قصد القتل لأنها غير موضوعة له ولا مستعملة فيه إذ لا يمكن القتل بها على غفلة منه ولا يقع القتل بها غالبا فقصرت العمدية لذلك فصار كالعصا الصغيرة.[1]

ومما يستفاد من الحديث أن الاسلام أحل القصاص وأوجب العمل به وذلك من أجل حفظ النفس و سلامة المجتمع من آفة القتل.

1 . نص الحديث:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :« أمر الرسول (ص) بصدقة الفطر عن الصغير و الكبير و الحر و العبد ممن تمونون ».[2]

شرح معنى الحديث:

من خلال الحديث يتضح لنا أن زكاة الفطر تجب على المسلم القادر على أدائها حتى و إن كان عبدا مملوكا ، و لم يحدد لنا سن محدد فهي واجبة على كل فرد مسلم مهما كان سنه.

[1] - ينظر، أحمد فتحي بهنسي، القصاص في الفقه الاسلامي، دار الشروق، ط4 ،.، بيروت، 1989، ص 143.
[2] صحيح مسلم، ص 948.

2 . الآراء المختلفة:

لقد اختلف المالكية مع الاباضية في حكم زكاة الفطر.

المذهب الملكي: يرى هذا المذهب أن زكاة الفطر فرض واجب على من يمتلك صاعا زائدا عن قوت يومه، ووجوبها ثابت بالسنة وبالقرآن.

دليلهم في ذلك: حجتهم في قولهم حديث ابن عمر رضي الله عنه، قال:« فرض رسول صلى الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير على العبد و الحر و الذكر و الأنثى ، والصغير و الكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » وهو نص في فرضيتها و استدل بعضهم على فرضها بعموم قوله تعالى: « وأقيموا الصلاة و ءاتوا الزكاة »[1] البقرة الآية 43.

مذهب الإباضية

رأيهم أن زكاة الفطر سنة و ليست واجبة و دليلهم في ذلك حديث الأعرابي: « و ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فقال : هل عليّ غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع » قال: فأدبر الرجل و هو يقول: و الله لا أزيد على هذا و لا أنقص منه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفلح الرجل إن صدق » [2]

[1] سورة البقرة:43

[2] - عبد المحسن سالم الكاتب، الخلاف الفقهي بين المالكية والاباضية، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2013 ص 515.

ولقد اعتبرت الاباضية زكاة الفطر غير داخلة في الزكاة العامة، بدليل حديث قيس بن سعد رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا و نحن نفعله [1]

يتضح لنا من آراء المذهبين الإباضية و المالكية أن زكاة الفطر تجب أو تسن وجوبا على كل مسلم و كذلك على من ينفق عليه، فنجد المذهب المالكي استدل بآيات من القرآن الكريم التي توجب الزكاة، ولكن لم يذكروا آية تتحدث عن زكاة الفطر بالذات، إنما عن الزكاة بصفة عامة.

1 . نص الحديث:

عن ابن عباس قال: لما نزلت الآية: « وشاورهم في الأمر »[2] قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (أما إن الله و رسوله لغنيان عنهما، و لكن جعلها الله رحمة لأمتي ، فمن استشار منهم لم يعدم رشدا، ومن تركها لم يعدم غيا)

2 . شرح معنى الحديث: من خلال الحديث يتضح لنا أن الشورى مشروعة في الاسلام في السنة و الكتاب ، وذلك لما فيها من صلاح في المجتمع، فنجل الناس يتشاورون فيما

[1] -المرجع نفسه، ص 515،516.
[2] سورة أل عمران : الأية 159

بينهم و يتبادلون الآراء و الأفكار فتتيح لهم إبداء أرائهم حول بعض القضايا لذلك قال الرسول (ص) بأن الله جعلها رحمة للناس.

3 . الآراء المختلفة:

– المذهب الأول: الشورى واجبة على الحاكم.

لقد ذهب كثير من العلماء و الفقهاء إلى أن الشورى واجبة على الحاكم و لا يحل له يتركها ، وأن ينفرد برأيه دون مشورة المسلمين من أهل الشورى، كما لا يحل للأمة الاسلامية أن تسكت على ذلك، فقد ارتكب إثما و منكرا، و ينبغي أن يذكره، أخذا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الامام مسلم رحمه الله: سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم يقول «من رأى منكم منكرا فليغيره »

فالحاكم المستبد آثم بتركه واجب الاستشارة، و الأمة آثمة لتركها واجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و الشرع يفرض عليه ذلك، قال ابن عطية: « و الشورى من القواعد الشريعية و عزائم الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم و الدين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف عليه »[1]

[1] - وهيبة الزحيلي، الشوريفي العصر العباسيفكرا وممارسة، الجزء الثاني، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، ط1، 1988، عمان، ص 729.

وقد ذهب جمهور العلماء و الفقهاء في القديم و الحديث إلى المذهب فقال به المالكية و الحنفية و المعتمد في مذهب الشافعي ، ومنه تعرض مختلف و بعض الأقوال و الآراء فيما يلي:

- رأي ابن عطية:

قال ابن عطية أن الشورى واجبة على الحاكم المسلم، وأن الحاكم الذي لا يستشير أهل العلم و الدين ينبغي على الأمة أن تخلعه من الامارة.

- رأي ابن العربي القاضي المالكي:

قال القرطبي رحمه الله :« قال ابن خويز منداد: واجب على الولاة مشارة العلماء فيما لا يعلمون ، و فيما صعب عليهم في أمور الدين، ووجود الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ووجوه الكتاب و الوزراء و العمال فيما يتعلق بمصالح البلاء و عمارتها »

- المختار عند فقهاء الشافعية:

الشورى في رأيهم واجبة على الحاكم، وواجبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال النووي: «و اختلف أصحابنا هل كانت الشورى واجبة على الرسول صلى الله عليه وسلم

أم كانت سنة في حقنا، و الصحيح عندهم و جوبها و هو المختار، قال تعالى: «و شاورم في الأمر».[1]

– رأي شيخ الاسلام ابن تيمية:

قال رحمه الله في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية: « لا غنى لولي الأمر عن المشاورة، فإن الله تعالى أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم ،فقال تعالى فاعف عنهم واستغفر لهم و شاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين»[2]

2– أدلة القائلين بالوجوب :

لقد استدل القائلون بوجوب الشورى في حق الحاكم بالكتاب و السنة و سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين .

أولا: الأدلة من الكتاب:

1– قال تعالى:« فبما رحمة الله لنت لهم، و لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم، وستغفر لهم و شاورهم في الأمر ».[3]

[1] سورة ال عمران الأية 159
[2]- وهيبة الزحيلي، الشورى في العصر العباسي فكرا و ممارسة، ص 739،733،732،730.
[3] سورة ال عمران الأية 159

لقد نزلت هذه الآية الكريمة بعد غزوة أحد، وما جرى فيها أحداث و آلام حلت بالمسلمين وكان القرار في الخروج مبنيا على الشورى، حتى لا تنشأ فكرة استبداد الشوري عند بعض الصحابة نزلت هذه الآية تأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بمشاورة المسلمين حتى وان كانت النتيجة مرة .

ثانيا: الأدلة من السنة النبوية:

لقد وردت أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم تخص المسلمين على الشورى منها:

1- قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :« لو كنت مؤمرا أحدا من غير مشورة منهم لأمرت ابن أم عبد ».

2- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قلت: « يا رسول الله إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر و لانهي فما تأمرني؟ »[1]

قال صلى الله عليه وسلم: « شاوروا فيه الفقهاء و العابدين و لا تقضوا فيه رأي خاصة » رواه الطبراني في الأوسط و رجاله موثقون من أهل الصحاح.

المذهب الثاني:

الشورى مندوبة للحاكم:

[1]- وهيبة الزحيلي ، الشورى في العصر العباسي فكرا و ممارسة ،ص 752.

لقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الشورى لا تجب على الحاكم و إنما هي مندوبة، فلا جناح عليه ولا حرج إن لم يستشر أحد من أهل الشورى، و الأولى و الأفضل له أن يستشير العقلاء و الفضلاء من الأمة تطييبا لنفوسهم ولنا بعض آراء الفقهاء في ذلك منها:

– رأي الإمام الشافعي: لقد ذكر الإمام الشافعي في كتاب الأم رحمه الله نصين حول حكم الشورى، أحدهما في باب: مشاورة القاضي :قال فيه رحمه الله : « أحب للقاضي أن يشاور، ولا يشاور في أمره إلا عالما بكتاب و السنة، وآثار و أقاويل الناس ، و عاقلا يعرف القياس ، ولا يعرف الكلام ، ووجوهه ، و لا يكون هذا في رجل حتى يكون عالما بلسان العرب، ولا يشاوره إذا كان هذا مجتمعا فيه حتى يكون مأمونا في دينه ».

النص الثاني: و ذكر في : باب المشاورة و إذا نزل بالحاكم الأمر يتحمل وجوها أو مشاكل انبغى له أن يشاور،ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا، لأنه لا معنى لمشاورته، و لا عالما غير أمين ، فإنه ربما أضل من يشاوره ، ولكنه يشاور من جمع العلم و الأمانة، وفي المشاورة رضا الخصم و الحجة عليه.[1]

وهذين النصين جعلا بعض العلماء ينسبون إلى الإمام الشافعي القول بأن الشورى مندوبة للحاكم وليست واجبة.

[1] - وهيبة الزحيلي، الشورى في العصر العباسي فكرا و ممارسة، ص 760.

1- نص الحديث :

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله (ص) قال:« من كان يؤمن بالله و اليوم الآخرة فليقل خيرا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليكرم ضيفه » [1]رواه البخاري و مسلم.

2- معنى الحديث:

يبين لنا الرسول (ص) في هذا الحديث أن منذ كمال الإيمان وتمام الاسلام، أن يتكلم المسلم في الشؤون التي تعود عليه بالنفع في دنياه و آخرته ومن ثم تعود على المجتمع وأن يحسن إلى جاره فلا يؤذيه بأفعاله و أقواله و يحترم الضيف و يكرمه لأن هذا من الايمان ومن مظاهر حسن الاسلام.

3- الآراء المختلفة:

الضيافة حق أم إحسان؟ الضيافة من مكارم الأخلاق و آداب الإسلام و خلق النبيين و الصالحين، وهل هي كرم و إحسان من المزور ، أم حق الضيف واجب عليه؟ فقد اختلف العلماء في ذلك:

- فذهب أحمد و الليث إلى أنها واجبة يوما و ليلة، لما رواه ابن ماجة من قوله (ص):«ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم » وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر رضي الله عنه

[1] رواه البخاري ومسلم

قال: قلنا يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقروننا ، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم :« إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا ، فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم » و لقوله (ص) في الحديث : « فليكرم ضيفه » فهو أمر ، و الأمر واجب للوجوب.

وإذا قيل بوجوب الضيافة و امتنع عنها المزور، فهل يأخذ الضيف حقه من ماله بنفسه، أو يرفع ذلك إلى الحاكم ليأخذ له حقه.[1]

و الجمهور يقول أن الضيافة مستحبة، ومن باب مكارم الأخلاق ، و ليست بواجبة لقوله (ص) : « فليكرم » و في رواية أخرى :« فليحسن » وكل منهما لا يدل على الوجوب لأن الإكرام و الإحسان من باب البر و من مكارم الأخلاق.

إن العمل بمضمون هذا الحديث بالغ الأهمية ،لأنه يحقق وحدة الكلمة و يؤلف بين القلوب و يذهب الضغائن و الأحقاد، وذلك أن الناس جميعا يحاور بعضهم بعضا فإن أكرم كل مضيف ضيفه، وكل جاره صلح المجتمع، واستقام أمر الناس و سادت الألفة و المحبة بين أفراد المجتمع.

[1] - ينظر، مصطفى ديب البغا، محي الدين مشو/ الوافي في شرح الاربعين النووية، دار المصطفى، ط2، دمشق، 2010، ص 107،102.

1 . نص الحديث:

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ص): « ...هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قالو: نعم ،فقال أئتوني بأعلم رجلين منكم، فأتوه يابني صوريا ، فنشدنا بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قالا نجد في التوراة: إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المحكلة، رجما، قال فما يمنعكما أن ترجموها؟ قالا: ذهب سلطاننا »[1]

2- المعنى الحديث :

في هذا الحديث يتبين لنا أنه لإقامة حد الزنا يشترط وجود أربعة شهود شهدوا ،الزاني و الزانية وإن تمت الشهادة فإنهما يرجمان وهذا من أجل حفظ شرف الرجل و المرأة وإنشاء مجتمع متماسك و مختلق بعيدا عن الرذائل و الحرام.

3- الآراء المختلفة:

أدلة الاثبات في الزنا :

في الفقه الغربي: « نصت المادة 276 من قانون العقوبات على أن الأدلة التي تقبل و تكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل ،أو اعترافه بها، ومن المقرر فقها و قضاء أن القانون لم يحدد أدلة الاثبات في جريمة الزنا إلا بالنسبة لشريك

[1]- أبي مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، المكنة التوقيفية، 2003، مصر،ج4، ص 21.

الزوجة الزانية، أما الزوجة نفسها و الزوج و شريكته فلم يشترط القانون بشأنهم أدلة خاصة، بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة، فيجوز إثبات ذلك بجميع طرق الاثبات القانونية.

ومن أظهر الأدلة على وقوع الزنا شهادة الشهود على حالة التلبس بالنسبة للشريك، أو شهادتهم بالنسبة للزوجة و الزوج و شريكته على أي واقعة يمكن أن يستفتح منها القاضي وقوع الجريمة ويجوز للقاضي الجنائي أن يعتبر إعراف الزوجة أو الزوج دليلا كافيا عن الزنا المنسوب إليهما.

في الفقه الاسلامي: وقد فرضت الشريعة الاثبات في الزنا أمراً عسيرا فإن كان الاثبات بالبيّنة فشهادة أربعة يشهدون بالرؤية، أما إذا كان الاثبات بالاقرار فهناك شروط خاصة يلزم توافرها و يجوز فيه العدول.

1- الاثبات بالشهادة: اتفق الفقهاء على أن الزنا تثبت بالشهادة ، وأن العدد المشترط أربعة بخلاف سائر الحقوق لقوله تعالى: « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » و قوله أيضا :« فاستشهدوا عليهن أربعة منكم »

وقوله صلى الله عليه وسلم للذي قذف إمرأته: « أئت بأربعة يشهدون على صدق مقالتك و إلا فحد في ظهرك »

ويثبت الزنا بعلم الامام ، وقال أبو ثور- ونقل قولا عن الشافعي ،إنه يثبت به و هو القياس لأن الحاصل بالبينة و الاقرار دون الحاصل بمشاهدة الامام.

2- اتحاد المكان و الزمان : يلزم لكي تجب العقوبة أن تكون الشهادة في مجلس واحد و الشهود مجتمعين، فاتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة، فإن جاء الشهود متفرقين يشهدون واحدا بعد واحد لا تقبل شهادتهم .

أما إذا شهد اثنان أنه زنى بها في مكان و زمان معينين و تشهد الآخران أنه زنى بها في مكان و زمان مخالفين للشهادة الأولى، فإن الحكم لا ينفذ حتى تتحقق لديهم الأدلة الصحيحة.[1]

ومنه يتضح ان الاثبات في الزنا يشترط شهود شاهدوا الفعل ، ويشترط أربعة منهم ، حتى وإن كان في الفقه الغربي لا يشترط العدد، إلا أنه يشترط الشهود.

1- نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ص) قال: « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، و يسرق الحبل فتقطع يده »[2] أخرجه البخاري و مسلم.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي (ص) قال : « والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » أخرجه البخاري مسلم.

[1] - ينظر أحمد فتحي بهنسي، الجرائم في الفقه الاسلامي دراسة فقهية مقارنة، دار الشروق، ط5-6، بيروت، 1988، ص 125،123.
[2] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن براهيم بن برد دربة البخاري ، صحيح البخاري ، دار الفكر ، ج 4 ، 2011 ، ص 262

2- معنى الحديث:

في هذا الحديث يبين لنا الرسول (ص) أن السرقة من الكبائر و جزائها قطع يد السارق، و هذا لما لها من أخطار على حياة الفرد و المجتمع ، وقد شدّد الرسول (ص) العقوبة على فاعلها و ذلك عن قول ابن عمر رضي الله عنه : « أن رسول الله (ص) قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم ».[1]

3- الآراء المختلفة:

لقد اختلف أهل العلم في قضية حد السرقة وما ينبت عن ذلك و أقروا أن حد السرقة وجب بأحد أمرين و هو الاقرار و البينة و مصدر الاختلاف يكمن في عدد مرات الاقرار بالذنب و قد اختلفوا على قولين و مذهبين.

المذهب الأول: الحنابلة: يرى أصحاب هذا المذهب أنه على السارق الاعتراف على نفسه أنه سرق و لابد أن يكون اقراره مرتين، و دليلهم في ذلك :

1- حديث أبي أمية المخزومي رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف اعترافا ، ولم يوجد معه متاع فقال الرسول صلى الله عليه وسلم " ما أخالك سرقت" قال : بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا، فأمر به فقطع...»

[1] أخرجه البخاري ومسلم

2- ان هذا قضاء علي رضي الله عنه، فعن القاسم بن عبد الرحمان بن مسعود عن أبيه قال: جاء رجل إلى علي ابن أبي طالب فقال: إني سرقت فرده، فقال: إني سرقت: فقال: « شهدت على نفسك مرتين » فقطعه، قال عبد الرحمان : فرأيت يده في عنقه معلقة.

3- لأنه يتضمن إتلافا في حد، فكان من شرطه التكرار كحد الزنا. و لأنه أحد حجتي القطع فيعتبر فيه التكرار كالشهادة.[1]

المذهب الثاني:

مذهب الحنفية والمالكية و الشافعية في أن الاقرار يكفي مرة واحدة هي:

1- أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق المجن، وسارق رداء صفوان، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتكرار الاقرار، وما وقع من التكرار في بعض الحالات فهو من باب التثبت.

2- لأنه حق يثبت بالإقرار ، فلم يعتبر فيه التكرار كحق الآدمي.

3- و لأن السرقة قد ظهرت بالإقرار مرة، فيكتفي به كما في القصاص و حدّ القذف.[2]

منه يتضح لنا أن حد السرقة في الاسلام هو عقوبة محددة بالشرع الاسلامي بسبب السرقة و هي أخذ المال خفية من حرز المثل، بشرط أن يكون السارق مكلفا، و أن يسرق

[1] بي عبد مالك بن السيد سليم، صحيح قفه السنة، المكتبة التوفيقية، ط 12، ج 4، 2003، ص 95

[1]- ينظر ،أبي مالك بن السيد سالم، صحيح فقه السنة ، المكتبة التوفقية، ط12، ج4، 2003، ص96،95.

من مكان محروز بحرز المثل، و ألا يكون للسارق فيه ملك أو شبه ملك، وأن تثبت السرقة بالبنية الشرعية عن القاضي الشرعي، بعد الرفع إليه.

رغم اختلاف الآراء في الاقرار بالذنب إلا أن الاسلام شدد في العقوبة لأنها تؤدي إلى انتهاك الحرمات و الاعتداء على أموال الغير.

1 . نص الحديث:

حدثنا اسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمرة، عن همام بن يمنبه : أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عيه وسلم :«لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ »[1] متفق عليه.

2 . معنى الحديث

في هذا الحديث يبين لنا الرسول صلى الله عليه و سلم أن الوضوء يشمل الذكر و الأنثى، وإن كان الخطاب للرجال عامة إلا أن الخطاب في الشريعة يعم الرجال و النساء ، كما قال ابن القيم رحمه الله و هذا النفي للقبول و نفي الصحة، و هذا مختص بمن ترك الوضوء و لا عذر له في تركه ، و هذا الحديث نص في وجوب الطهارة ، وأنها شرط لصحة الصلاة و هو إجماع، كما قال ابن الملقن.

والحدث حدثان: حدث أكبر، وهو الجنابة وحدث أصغر.

الأركان المختلفة:

النواقض أو المعاني الناقضة للوضوء المبطلة حكمه متفق على الكثير منها، مختلف في بعضها و ذلك عند مختلف المذاهب و هي: الخنفية، و المالكية و الضافعية و الحنابلة.

– المذهب الأول: الحنفية و الشافعية: أن النوم الناقض للوضوء هو الذي لم تتمكن فيه المقعدة في الأرض ، أو النوم مضطجعا أو نتكئا أو يكن ممكنا مقعده من الأرض انتقض وضوءه عند الحنفية.

[1]أبي عبد الله محمد بن أسماعيل بن إبراهيم بن برد دربة البخاري ، صحيح البخاري ، دار الفكر ، ج2 ، 2011 ص 187

و لا ينقض الوضوء عند الحنفية بالنوم حالة القيام و الركوع و المجوه في الصلاة و غيرها ، لأن بعض الاستمساك باق ، إذ لو زال لسقط فلم فلم يتم الاسترخاء و دليلهم : أحاديث ، منها حديث ابن عباس: « ليس على من نام ساجدا و ضوء، حتى يضطجع ، فإنه إذا اضطجعن استرخت مفاصله»

ودليل آخر : حدث أنس : وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء ، فينامون قعودا ثم يصلون ، و لا يتوضؤون وهو يدل على أن يسر النوم لا ينقض الوضوء.

– رأي المذهب الثاني: المالكية و الحنابلة ، أن النوم اليسر أو الخفيف لا ينقض، ة النوم الثقيل ينقض.

و عبارة المالكية : النوم الثقيل: حتى و إن قصر زمنه ولكنه ناقض للوضوء، و لكن النوم الخفيف لا ينقض حتى و إن طال زمنه.

و دليلهم في ذلك: حديث أنس « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الأخر، حتى تخفف رؤوسهم ثم يصلون و لا يتوضؤون »

أما عند الحنابلة : فالنوم في جميع أحواله ناقض للوضوء إلا النوم اليسير ، ومن لم يغلب على عقله، لم ينقض وضوءه، لأن الناقض زوال العقل. [1]

خلاصة القول أن النوم مضطجعا في الصلاة او في غيرها ممكن مقعدته ناقص للوضوء لاختلاف بين الفقهاء ، و أن زوال العقل بأي سبب من إغماء أو جنون أو سكر ناقص للوضوء قياسا على النوم.

وكذلك ما يبطل الوضوء نذكر : الخارج من غير السابلين كالدم و القيح و الصديد، ناقضه بشرط سيلانه عند الحنفية و دليلهم في ذلك: قوله صلى الله عبيه وسلم :« الوضوء

[1] - وهيبة الزحيلي ، موسوعة الفقه الإسلامي و القضايا المعاصرة، دار الفكر ، ط3، دمشق ، ص 356،365،364،363.

من كل دم سائل » و قوله عليه السلام «من فاء أو رعف في صلاته، فلينصرف وليتوضأ، و ليبين على صلاته ما لم يتكلف » وقوله أيضا :« ليس في القطرة و لا في القطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دما سائلا ».

– أما دليل الحنابلة حديث فاطمة بنت أبي جبيش السابق عن الترميذي :« إنه دم عرق، فتوضئي لكل صلاة » لأن الدم و نحوه نجاسة خارجة من البدن، فأشبه الخارج من السبيل، ولكن إن كان قليلا فإنه لا ينقض الوضوء.

– أما رأي المالكية و الشافعية :عدم نقض الوضوء بالدم و نحوه بدليل حديث أنس قال :«واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه» رواه الدار قطني و البيهقي .

وحديث عباد بن بشير :« أنه أصيب بسهام، وهو يصلي ، فاستمر في صلاته »، ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته قد بطلت [1].

ومن خلال هذه الآراء يتضح لنا أن الدم ناقص للوضوء عند البعض بشرط سيلانه، أما عند البعض غير ناقض، ومنه يتضح لنا سبب الخلافات في مسألة نواقض الوضوء.

[1] - وهيبة الزحيلي، موسوعة الفقه الاسلامي و القضايا المعصرة دمشق دار الفكر 2010، ط3، ص 362،363.

الجمع بين الروايات في المسائل الخلافية

مثال ذلك : قراءة البسملة فهذه المسألة فيها خلاف هل تقرأ جهرا أم تقرأ سرا ؟ و كذلك مسألة رفع الأيدي بعد الرفع من الركوع أم أنها لا ترفع؟ وفي هذا السياق ذكر الشاه و ليّ الله الدهلوي الروايات المختلفة عن عمر رضي الله عنه ،و ذهب إلى انه كان يرى الجواز في الوجهين فقال :« و الأوجه عندي أن عمرا رفع اليدين عند الركوع و القيام منه مستحباً، فكان يفعل تارة يترك أخرى ».

– ومنه ذكر الشاه رحمه الله أن عمر تعلم هذا التوسع من الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه أوجده في نفوس الصحابة و ذلك من خلال الاختلاف في القراءات فقال: « و الأوجه عندي أن عمر تعلم من النبي صلى الله عليه وسلم في قضية مع هشام بن حكيم أن القرآن نزل على سبعة احرف كلها كاف شاف » ثم صحيح جميع الروايات المختلفة التي نقلها الرواة عنه.

وهناك أيضا مسألة فقهية أخرى اتفاقية ، وفي سياق آخر لها فيها خلاف بين صحابيين جليلين من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم و هي: **أما الاتفاقية** : هي ان المصلي إذا لم يجد الماء للوضوء يتيمم و يصلي.

أما الخلافية: هي إذا كان المصلي جنباً و احتاج إلى الغسل و لم يجد الماء، فهل يتيمم و يصلي؟

ومن نجد أن جميع الأئمة المجتهدين أجابو في ذلك بالاثبات، وذلك أن يتيمم الجنب يقوم مقام الغسل.

ولكن المسألة الخلافية تكمن في تاريخ مسألة التيمم أن بعض الناس كانوا يرون التيمم بدل الوضوء فقط، أما كونه بدل الغسل فكان رأيهم « لا يتيمم و إن لم يحب الماء شهر » و هذا القول ينسب لصحابين جليلين من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، و هما : عمر و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

مسألة: هل ينوب التيمم عن غسل الجنابة أم لا ؟

وقع فيها خلاف بين عمر وعقار رضي الله عنهما في أثناء السفر و عند العودة من السفر عرضت الفقيه بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر أنه من خلال ظاهر الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم وجب على عمر رضي الله عنه أن يتنازل عن رأيه ، و يوافق رأي عقار ،و لكن ما نلاحظه في رواية أخرى أن قول ابن مسعود رضي الله عنه هو: أن عمر لم يقتنع بقول عقار، ومنه أن عمر يعي على رأيه بعد هذا العرض ، وهنا يكمن الاشكال و خطورة المسألة وهي أن يبقى عمر على رأيه حتى بعد صدور الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي هذا الصدد قال الشاه ولي الله رحمه الله أن هذا الأمر نشأ من ظاهر الروايات، و تستدل بقول تانبي صلى الله عليه وسلم فقال: « ...أنا فوجدت أن النبي صلى الله عليه وسلم رآهم اختلفوا في تأويل الآيتين : آية المائدة وآية النساء ، فصوب كلا التأويلين وترك كل متأول على تأويله »

ومن خلال الآراء المختلفة يتضح لنا أن هذه الروايات دلت بظاهرها على أن النبي صوّب رأي عقار، فكيف يمكن لعمر رضي الله عنه أن يبقى على رأيه بعد ذلك، و قد نقل عنه أن كان وقافا عند كتاب الله و عند أمر النبي صلى الله عليه وسلم [1] .

[1] - السيد منظر أحسن الكيلاني، تدوين الحديث 289.

و نفهم من خلال هذا أن النبي صلى الله عليه و سلم أقنع عقارا بقوله:« إنما يكفيك تيمم الوضوء » ، وقد فهم منه عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد رأيه ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعقار: إذا أنت فهمت من الآية أن التيمم يقوم مقام غسل الجنابة فعليك بالتيمم كتيمم الوضوء.[1]

ومن خلال الآراء الواردة و المختلفة عن مسألة التيمم، يتضح لنا أن الاختلاف لم يكن في الأصل أي في التيمم ، إنما أثبته كل العلماء ، فقد ذكر في القرآن و السنة، فكان الخلاف في أي سياق و موقف يجوز للمسلم التيمم خاصة إذا دعت الضرورة و الحاجة لذلك

– و التيمم يصبح باطلا إذا كان الماء موجود، لأن الماء هو الأطهر للوضوء خاصة إذا كان الشخص جنبا، فإن حضر الماء و لم يتوضأ و اكتفى بالتيمم مع مقدرته البدنية فإن وضوءه غير جائز لأن القاعدة تقول إذا حضر الماء بطل.

1 . نص الحديث :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كانت يد رسول الله (ص) اليمنى لطهوره و طعامه و اليسرى لخلائه و ما كان من أذى » متفق عليه

2 . معنى الحديث :

جاءت سنة نبينا (ص) بالأمر بالأكل باليمين لما فيه من فوائد و منافع و تحريم الأكل بالشمال لما فيه من أضرار وأخطار ، و لم يتوقف الأمر النبوي عند الكبار فقط بل شمل ذلك أيضا الصغار لقوله: « يا غلام، سمِّ الله و كل بيمينك، وكل مما يليك ».[2]

[1] - السيد مناظر أحسن الكيلاني، تدوين الحديث ، ص 289.

[2] - ينظر، أحمد مصطفى متولي ، الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم و السنة النبوية، دار ابن الجوزي ، القاهرة، 2014، ص 956.

3 . الآراء المختلفة

يرى أبو محمد أن الأكل بالشمال ليس من عمل الشيطان ، وذلك أن الشيطان روحاني كالملائكة فلا يأكل و لا يشرب [1]

أما في الطب الحديث فيرو أن كثير من أمراض الجهاز الهضمي بسبب مخالفتنا لأمر النبي (ص) وذلك بالأكل بالشمال ، وهي مخالفة عظيمة لأمره ، و فيها تشبه للشياطين و قد نهى عن ذلك رسول الله بقوله « لا تأكلوا و لاتشربوا بالشمال ، فإن الشيطان يأكل و يشرب بشماله » إضافة إلى كونها تشبها بالكافرين و المشركين [2].

و من هذا يتضح أن الاقتداء بسنة (ص) تنهى عن الفحشاء و المنكر و تدعوا إلى الأمر بالمعروف ، و تقي المسلم من مشاكل صحية متعددة

1 . نص الحديث :

عن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ص): « إنّ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت »[3] رواه البخاري .

2 . معنى الحديث

في هذا الحديث يبين لنا رسول الله (ص) أنّ الحياء امتناع النفس عن فعل ما يعاب و انقباضها من فعل شيء أو تركه مخالفة ما يعقبه من ذم ، فإن الدعوة إلى التخلف به و

[1] - أبي أحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ، مكتبة الكليات الأزهرية، 213-276ه، ص 327.
[2] - المرجع السابق ، ص 957.
[3] رواه البخاري

ملازمته إنما هي دعوة إلى الامتناع عن كل معصية و شر ، إلى جانب ذلك فإن الحياء خلة من خلال الخير التي يحرص عليها الناس.

3 . الآراء المختلفة

ورد من علمائنا ثلاثة أراء للحديث وهي:

الأول: أن الحياء أمر بمعنى التهديد و الوعيد فكأنه (ص) يقول : إذا لم يكن عندك حياء فاعمل ما شئت ، فإن الله سيجازيك أشد الجزاء و قد ورد مثل هذا الأمر في القرآن الكريم خطابا للكفار لقوله تعالى: « اعملوا ما شئتم » (فصلت 40).

الثاني : أمر بمعنى الخير كقوله (ص) « فليتبوأ مقعده من النار » أي تبوأ، وأن من لم يستحي صنع ما شاء ، فإن مانع من فعل القبائح هو الحياء ، ومن لم يكن له حياء انهمك في كل فحشاء و منكر و هذا كان رأي أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة و محمد بن نصر المروزي.

الثالث: أمر بمعنى الاباحة ، أي أنه إذا لم تستحي مع صنيع أمر أو فعله لا من الله و لا من الناس فافعله، فإنه مباح ، و لأن الفعل إذا لم يكن منهيا عنه شرعا كان مباحا و هذا كان رأي الامام النووي رحمه الله [1]

يتبين من خلال الحديث أن الحياء خير كله ، ومن كثر حياؤه كثر خيره، ومن قل حياؤه قل خيره، و هو أصل الاخلاق الكريمة، و أقوى باعث على فعل الخير و اجتناب الشر.

[1] - ينظر، مصطفى ديب البغا – محي الدين مستو، الوافي في شرح الأربعين النووية ،دار المصطفى ، ط2، دمشق ، 2010، ص 149-151.

الخاتمة

لقد حظي الحديث الشريف على مر الأجيال و العصور بالاهتمام بما لم يحظ به كلام البشر ، فقد أوتي الرسول صلى الله علية و سلم جوامع الكلام و الذروة في الفصاحة و البلاغة لهذا يجب العناية التامة به توثيقا للتأكد من صحة نسبة الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه و سلم فهما و تحليلا مثلا عند قوله عزوجل " **و ما أتاكم الرسول فخذوه و مانهاكم عنه فانتهوا**". سورة الحشر الأية 7

ومنه نجد عدة دراسات وأبحاث اهتمت بدراسة الحديث النبوي الشريف لأنه مرادف في الحجية للقران الكريم ووجوب العمل به حيث يستمد منه أصول العقيدة و الأحكام المتعلقة بالعبادات و المعاملات، فظهرت عدة مسائل خلافية بين العلماء و الفقهاء مرتبطة بالحديث النبوي ،فاختلفت الآراء بينهم و كذلك اختلفوا في استنباط الأحكام الشرعية في مختلف المسائل الفقهية و لكن الاختلاف في الفروع وليس الأصول .

و يعد أسباب ورود الحديث النبوي الشريف من العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها فهم النص النبوي الشريف و إذا أراد المجتهد أو الفقيه أو المحدث أن يفهم معنى الحديث وجب معرفة الظروف وملابسات التي قيل فيها وبعدها، ومنه ظهرت عدة مسائل خلافية .

ومن خلال دراستنا للحديث النبوي الشريف انطلاقا من مختلف الجوانب الأخلاقية و العبادات و المعاملات خلصنا إلى النتائج التالية :

الخاتمة

- أهمية الحديث النبوي الشريف و مكانته في التشريع الإسلامي في استنباط الأحكام الشرعية
- معرفة أسباب اختلاف الفقهاء و العلماء في بعض المسائل الفقهية المتعلقة بالأحاديث النبوية الشريفة.
- معرفة أهمية أسباب ورود الحديث الشريف في فهم النص النبوي.
- اكتساب معلومات و معارف جديدة مرتبط بسنة المصطفى عليه الصلاة والسلام لم نكن نعرفها خاصة المتعلقة بالمسائل الخلافية في مختلف الأحاديث .

و في الأخير نشكر الله عز و جل الذي أعاننا على استكمال هذه المذكرة التي أفادتنا كثيرا خاصة و أنها متعلق بالجانب الديني و بالخص جانب المعاملات، و كذلك نشكر كل من ساهم معنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

1-أبي مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة الجزء الأول

2- أبي عبد المغي محمد علي فركوس ، مختارات في نصوص حديثة في فقه المعاملات المالية.

3-أبي مالك كمال بن السيد سالم ،صحيح فقه السنة الجزء الرابع

4-أبي أحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ،تأويل مختلف الحديث .

5-أبي الفرج ابن الخوزي ،التحقيق في أحاديث الخلاف.

6-- أحمد محمد عساف ،الأحكام الفقهية في المذاهب الإسلامية الأربعة .

7-أحمد فراج حسين، أحكام الوصاية في الشريعة الإسلامية.

8- أحمد مصطفى المتولى ،الموسوعة الذهبية في أعجاز القران الكريم والسنة النبوية .

9- أحمد فتحي بهنسي ،الجرائم في الفقة الإسلامي – دراسة فقهية مقارنة –

10- أحمد فتحي بهنسي ،القصاص في الفقه الإسلامي .

11- السيد مناضر أحسن الكيلاني ، تدوين الحديث.

12- جمال عبد العزيز أحمد ،مقال نيوت روية الهلال .

13- زين الدين أبي الفرج عبد الرحمان، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديث من جوامع الكلم.

14- صبحي الصالح ،علوم الحديث ومصطلحه.

15-عبد المحسن سالم الكاتب، الخلاف الفقهي بين المالكية والإباضية.

16- محمد حسن نور الدين اسماعيل،تدوين السنة النبوية – مفهوم السنة ،أهمية السنة، خصائصها، تدوينها.

17-محمد فتح كولن ,السنة النبوية تقييدها ومكانتها في الشريعة الاسلامية .

18- محمد سعيد رمضان البوطي ،فقه السيوة النبوية .

19- محمد رأفت سعيد،أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس.

20- مصطفى السباعي ،السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي .

21-مصطفى ديب البغا ومحي الدين مستو،الوافي في شرح الأربعين النووي.

22- موسى شاهين لا شين ،المنهل الحديث في شرح الحديث.

23- نوري الهموندي ، جرائم الأموال العامة في الشريعة الاسلامية .

24_ وهيبة الزحيلي ، موسوغة الفقه الاسلامي والقضايا المعاصرة.

25- يسرى سعد عبد الله ،أسباب ورود الحديث وأثرها في فهم السنة.

26- يوسف القرضاوي،كيف نتعامل مع السنة النبوية.

27_ يوسف زيدان،مختصرات في علم أصول الحديث –دراسة شاملة لابن النفيس.

الفهرس

المقدمة..... أ

الفصل الأول السنة مصدر ثاني لتشريع الإسلامي

أولا: المبحث الأول..... 1

1-مفهوم السنة النبوية الشريفة..... 1

أ-لغة..... 1

ب-اصطلاحا..... 1

2-أنواع السنة النبوية..... 2

أ-السنة القولية..... 2

ب-السنة الفعلية..... 4

ج-السنة التقريرية..... 5

3-وظيفة السنة..... 6

أ-تفسير القران الكريم..... 6

ب- قيام السنة بتفسير مجمل القرآن..... 7

ج-قيام السنة بتخصيص بعض الأحكام..... 8

د-تقييد السنة لبعض الأحكام..... 9

4-منزلة السنة في الإسلام..... 11

أ-السنة منهج شمولي..... 12

ب-السنة منهج متوازن..... 12

ج-السنة منهج تكاملي..... 12

د-السنة منهج واقع..... 14

هـ-السنة منهج ميسر..... 15

5-أهمية السيرة النبوية الشريفة في فهم الإسلام..... 16

6-واجب المسلمين نحو السنة..... 19

أ-تحريف أهل الغلو..... 20

ب–انتحال أهل الباطل..... 20
ج–تأويل أهل الجهل..... 21
ثالثا : التداولية ونظرية أفعال الكلام..... 24
1–مفهوم التداولية..... 24
في اللغة..... 24
في الاصطلاح..... 24
2–نظرية أفعال الكلام 25

الفصل الثاني: أسباب وردود الحديث الشريف

أولا: أسس التعامل مع الأحاديث النبوية الشريفة..... 30
1–الأسس اللغوي..... 31
2–توثيق النص..... 32
3–الجمع بين النصوص الصحيحة..... 33
4–الجمع بين أحاديث الفقر والغنى..... 34
5–النسخ..... 35
6–الترجيح..... 37
7–التوقف..... 39
ثانيا : أقسام الحديث النبوي الشريف..... 39
1–الحديث الصحيح..... 40
2–الحديث الحسن..... 40
3–الحديث الضعيف..... 41
ثالثا : أسباب ورود الحديث الشريف..... 42
1–تعريف السبب..... 42
أ –في اللغة..... 42
ب–في الاصطلاح..... 43
رابعا :فائدة معرفة أسباب الورود..... 44
خامسا :بداية التأليف في سبب الورود..... 44

سادسا : ارتباط أسباب النزول وأسباب الورود..... 47

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث دراسة تحليلية في الأحاديث النبوية الشريف

أولا : أسباب اختلاف الفقهاء..... 49
ثانيا:مجال المعاملات 51
الخاتمة 94
قائمة المصادر والمراجع..... 96
الفهرس..... 98

ملخص

وتمثل ملخص بحثنا هذا الذي كان تحت عنوان الحديث النبوي الشريف بين الواقع الأمر التشريعي – المعاملات أنموذجا – دراسة تداولية . والذي تطرقنا فيه إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة على النحو الأتي :

الفصل الأول النظري : مفهوم السنة النبوية وأنواعها ووظيفتها ، منزلته السنة في الإسلام وأهمية السيرة النبوية في فهم الإسلام وواجب المسلمين نحو السنة ، والتداولية ونظرية أفعال الكلام .

الفصل الثاني : أسباب ورود الحديث النبوي الشريف ، تضمن مبحثين الأول أسس التعامل مع الحديث النبوي الشريف ، والثاني معنى سبب ورود الحديث النبوي الشريف ، فائدة معرفة سبب الورد ، بداية التأليف في سبب الورود وارتباط أسباب النزول وأسباب الورود .

الفصل الثالث التطبيقي : دراسة تحليلية للأحاديث النبوية الشريفة من مختلف الجوانب .

وفي ختام بحثنا عرضنا مختلف النتائج التي توصلنا إليها .